شؤون الكويت الاقتصادية والخدمية وشكاوى المواطنين في محاضر المجلس التأسيسي الكويتي (١٩٦٢-١٩٦٣)

The economic and service affairs of Kuwait and citizen complaints in minutes of Kuwait constituent assembly

Assistant Prof. Dr. Rafid Abdul Rida Aylan Al - Khafaji
Researcher: Doaa Ali Sarhan Zaidi
College of Education for Human Sciences
The University of Basrah

Abstract:

The research (Kuwait economic and service affairs and citizens' complaints in the minutes of the Kuwaiti Constituent Assembly from 1962 – 1963), aims at to studying one of the important aspects and main in the modern history of Kuwait, it is an attempt to uncover the role of the Kuwaiti Constituent Assembly and its contribution to the legislation and modify and approve many of the economic nature of laws the service, which is commensurate with the status of Kuwait as an independent state rich financial Revenues from Kuwait export oil abroad .. Moreover, it has touched research is to discuss the Kuwaiti members of the Constituent Assembly for many of the complaints and petitions submitted to the Board, as the owner of the legislative authority in the country, Kuwait from various segments of society, in order to find appropriate solutions to their issues, referring to the most important resolutions and recommendations adopted by the Council of Kuwait Constituent Assembly in this regard .

The research concluded that the work of the Council of Kuwait constituent during that period, had such a radical shift in the modern history of Kuwait, after the first legislative institution representative of the population to be formed in Kuwait after independence, which became the cause of creating a kind of awareness among most of the population of Kuwait, as they feel the existence of their own orderly parliamentary entity monitors the work of the ministers of the executive branch, and to defend their rights through the exercise of the functions of the legislative and regulatory authority, and about the so rushed some residents of Kuwait and dignitaries, to submit petitions and complaints related to their problems, particularly of an economic and service matter, which has already been neglected by some ministers of the executive branch before the formation of the Constituent Assembly .

Finally, the research found that the Council of Kuwait Constituent Assembly has succeeded despite the obstacles and difficulties created by the ministers of the executive branch appointed as members of the Constituent Assembly, in the tasks entrusted to him perform under the Interim Constitution of Kuwait : (Act No. 1 of 1962), through legislation, modification and approval of many of economic and service laws, which formed the basis for the growth and development of Kuwait in the post-independence from Britain .

شؤون الكويت الاقتصادية والخدمية وشكاوى المواطنين في محاضر المجلس التأسيسي الكويتي (١٩٦٢ – ١٩٦٣)

أ.م.د. رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي(*) الباحثة : دعاء علي سرحان الزيدي

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة البصرة

المستخلص:

يهدف البحث : (شؤون الكويت الاقتصادية والخدمية وشكاوى المواطنين في محاضر المجلس التأسيسي الكويتي ١٩٦٢ – ١٩٦٣)، إلى دراسة أحد الجوانب المهمة والرئيسة في تاريخ الكويت المعاصر، وهو محاولة للكشف عن دور المجلس التأسيسي الكويتي، وإسهامه بتشريع وتعديل وإقرار العديد من القوانين ذات الطابع الاقتصادي والخدمي، التي تتناسب مع وضع الكويت كدولة مستقلة غنية بعائداتها المالية الناتجة عن تصدير النفط الكويتي إلى الخارج.فضلا عن ذلك، فقد تطرق البحث إلى مناقشة أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، للعديد من الشكاوى والعرائض المقدمة إلى المجلس، بوصفه صاحب السلطة التشريعية في البلاد، من مختلف فئات المجتمع الكويتي، بغية إيجاد الحلول المناسبة لقضاياهم، مشيرا إلى أهم القرارات والتوصيات التي اتخذها المجلس التأسيسي الكويتي في هذا الشأن .

وقد خلُص البحث، إلى أن عمل المجلس التأسيسي الكويتي خلال تلك المدة، قد مثل تحولا جذريا في تاريخ الكويت المعاصر, بعده أول مؤسسة تشريعية ممثلة للسكان يتم تشكيلها في الكويت بعد الاستقلال, والتي أصبحت سببا في خلق نوع من الوعي لدى معظم سكان الكويت, اذ " أشعرتهم " بوجود كيان نيابي منظم خاص بهم يراقب عمل وزراء السلطة التنفيذية، ويدافع عن حقوقهم من خلال ممارسته لمهام السلطة التشريعية والرقابية، وإزاء ذلك اندفع بعض سكان الكويت ووجهائها، إلى تقديم العرائض والشكاوى التي تتعلق بمشاكلهم، ولاسيما ذات الشأن الاقتصادي والخدمي، التي سبق أن أهمل بعضها وزراء السلطة التنفيذية قبل تشكيل المجلس التأسيسي ..

وختاما توصل البحث, إلى أن المجلس التأسيسي الكويتي قد نجح على الرغم من العراقيل والصعوبات التي أوجدها وزراء السلطة التنفيذية المعينين كأعضاء في المجلس التأسيسي، في أداء المهام الموكلة إليه بموجب الدستور الكويتي المؤقت : (القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢)، وذلك عن طريق تشريع وتعديل وإقرار العديد من القوانين الاقتصادية والخدمية، التي شكلت الأساس لنمو الكويت وتطورها في مرحلة ما بعد الاستقلال عن بريطانيا ..

* Email :- rafidrudi1978@gmail.com

شـؤون الكويـت الاقتصـادية والخدميـة وشـكاوى المواطنيـن في محاضـر المجلـس التـأسيسي الكويـتي (١٩٦٢–١٩٦٣)

المقدمـة :

عقب استقلال الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١، حثت السلطات البريطانية الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ – ١٩٦٥)، [١] على ضرورة إقامة نظام حكم دستوري بديل عن نظام الحكم العشائري، وذلك لأهمية الكويت لبريطانيا، فمعظم استهلاكها من النفط كان يأتي من الكويت، وكل أرصدة الأخيرة آنذاك كانت مودعة بالجنيه الإسترليني في بعض البنوك البريطانية بصفتها دولة الحماية، لذا فقد اهتمت بريطانيا كثيراً باستقرار الوضع في الكويت، للحفاظ على الامتيازات التي كانت تتمتع بها . إلا أن خشيتها على ما يبدو من تردي الأوضاع الداخلية في الكويت، ومن تصرفات بعض شيوخ الأسرة الحاكمة، التي أخذت تثير السخط عند بعض فئات المجتمع الكويتي،[٢] فضلا عن المطالبة العراقية بضم الكويت، هو الذي دفعها إلى حث الشيخ عبد الله السالم الصباح، على إقامة نظام حكم دستوري، لكي لا تستغل بعض الأطراف الخارجية هذا التردي في الأوضاع الداخلية ناهيك عن عدم المساواة بين الكويتيين، باتجاه يجعل بريطانيا تفقد بعض امتيازاتها في الكويت، ويقوي الموقف العراقي المطالب بضمها للعراق [٣].

أما على الصعيد الداخلي، فقد كان الشيخ عبد الله السالم الصباح، يسعى قبل استقلال الكويت، إلى التقليل من اثار النظام العشائري .. إلا أنه كان كثيرا ما يصطدم برغبات بعض شيوخ الأسرة الحاكمة، الرافضين لأي تحول دستوري مهما كانت نسبته، حتى وإن كان هذا التحول شكلياً .. ففي سنة ١٩٥٩، ورغبة منه في ضبط الثروة المالية في الكويت، عين الشيخ جابر الأحمد الصباح،[٤] رئيساً لدائرة المالية، إلا أن الأخير وبعد مدة من توليه للمنصب، ذهب للشيخ عبد الله السالم الصباح، وأبلغه عدم قدرته على إدارة المالية، بسبب سوء تصرف بعض شيوخ الأسرة الحاكمة وتجاوزهم على المال العام، عندها قام الشيخ عبد الله السالم الصباح، بمواجهة كبار شيوخ الأسرة الحاكمة، ونتج عن ذلك خروج بعضهم من

الكويت،[٥] وقرر بسبب هذه الحادثة وحوادث أخرى مماثلة، إقامة مجلس منتخب مستقل له كيانه الخاص، فبدأت فكرة وضع دستور وسن نظام أساسي[٦] للكويت، وظهرت عدة أفكار منها أن تكون هناك لجنة لوضع الدستور وإجراء انتخابات .. ولتحقيق ذلك بدأ الشيخ عبد الله السالم الصباح، بإجراء مشاوراته مع القوى الرئيسة في الكويت، والممثلة بالإضافة للأسرة الحاكمة، بالتجار والتيار القومي، وبخاصة مع التاجر الكويتي يوسف إبراهيم الغانم،[٧] والقومي أحمد الخطيب،[٨] الذي كان يتزعم حركة القوميين العرب في الكويت[٩].

وانطلاقا من الأهمية التاريخية أعلاه، جاءت هذه الدراسة : (شؤون الكويت الاقتصادية والخدمية وشكاوى المواطنين في محاضر المجلس التأسيسي الكويتي ١٩٦٢ – ١٩٦٣)، بهدف الكشف عن أحد الجوانب المهمة والرئيسة في تاريخ الكويت المعاصر، وهي محاولة لدراسة دور المجلس التأسيسي الكويتي، وإسهامه بتشريع وتعديل وإقرار العديد من القوانين ذات الطابع الاقتصادي والخدمي، التي تتناسب مع وضع الكويت كدولة مستقلة غنية بعائداتها المالية الناتجة عن تصدير النفط الكويتي إلى الخارج .. فضلا عن ذلك، فقد تطرق البحث إلى مناقشة أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، للعديد من الشكاوى والعرائض المقدمة إلى المجلس، بوصفه صاحب السلطة التشريعية في البلاد، من مختلف فئات المجتمع الكويتي، بغية إيجاد الحلول المناسبة لقضاياهم، مشيرا إلى أهم القرارات والتوصيات التي اتخذها المجلس التأسيسي الكويتي بهذا الشأن .. وقد اقتضت دراسة الموضوع، تقسيم خطة البحث، إلى أربعة محاور رئيسة على النحو الأتي :

أولا : تشكيل المجلس التأسيسي الكويتي .

ثانيا : شؤون الكويت الاقتصادية .

ثالثا : شؤون الكويت الخدمية .

رابعا : شكاوى المواطنين المقدمة إلى المجلس التأسيسي الكويتي .

أولا : تشكيل المجلس التأسيسي الكويتي :

لم يكد يمضي شهران على استقلال الكويت، حتى أصدر الشيخ عبد الله السالم الصباح، مرسوما أميريا[١٠] في ٢٦ آب ١٩٦١، جاء فيه : (نحن عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت، رغبة منا في إقامة نظام الحكم على أسس واضحة، وتمهيداً لإصدار دستور للبلاد يستمد أحكامه من ظروفها، ويستند إلى المبادئ الديمقراطية، ويستهدف رفاهية الشعب وخيره، رسمنا ما هو آت :

المادة الأولى : تؤلف هيئة تنظيم من الآتية أسماؤهم : حمد صالح الحميضي، مشعان عبد الرحمن الخضير، حمد عبد المحسن المشاري، محمد يوسف النصف، حمود الزيد الخالد، نصف يوسف النصف، خالد سليمان العدساني، يوسف إبراهيم الغانم، عبد الحميد الصانع، يوسف عبد العزيز الفليج وعبد العزيز حمد الصقر .

المادة الثانية : يتكون من أعضاء المجلس الأعلى وأعضاء هيئة التنظيم السالف ذكرهم، مجلس مشترك يتولى إلى جانب الأعمال التي يقوم بها في الوقت الحاضر، وضع مشروع قانون لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الذي يتولى عند تأليفه إعداد دستور البلاد)[١١].

والمجلس الأعلى أو مجلس " الشيوخ " يتكون من رؤساء دوائر الحكومة الكويتية قبل تشكيل الوزارات في الكويت، وجميعهم من شيوخ الأسرة الحاكمة، وهم : عبد الله الجابر رئيس المعارف والمحاكم، وجابر الأحمد رئيس المالية والاقتصاد، وصباح الأحمد رئيس دائرة المطبوعات والنشر والشؤون الاجتماعية، وسعد العبد الله السالم رئيس القوات المسلحة والأمن العام، وصباح السالم رئيس دائرة الصحة العامة، وسالم العلي رئيس الأشغال العامة، وخالد عبد الله السالم رئيس الجمارك والموانئ وجابر العلي رئيس دائرة الكهرباء والماء[١٢].

وبغض النظر عن التوجه البريطاني ورغبة الشيخ عبد الله السالم الصباح، في إقامة نظام حكم دستوري، فإن بعض الشخصيات الكويتية دعت إلى ضرورة التحرك نحو الانفتاح

السياسي والمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي، إلا أنهم اصطدموا برغبة بعض شيوخ الأسرة الحاكمة الممثلين في المجلس الأعلى، بأن تتم توسعة أعضاء المجلس المشترك : (المجلس الأعلى وهيئة التنظيم) عن طريق التعيين ليكون هو المجلس التأسيسي، مما أثار استياء أعضاء هيئة التنظيم، الذين رفضوا ذلك وأصروا على أن تجرى انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يضع الدستور .. كما كانت هناك ثمة نقطة خلاف رئيسة أخرى بين بعض شيوخ الأسرة الحاكمة من جهة، وبين ما يمكن تسميته بالقوى الشعبية من جهة أخرى. كانت نقطة الخلاف الرئيسة تلك تدور حول عدد الدوائر الانتخابية التي سيجرى على أساسها انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، إذ كانت وجهة نظر الأسرة الحاكمة أن يتم تقسيم الكويت إلى (٢٠) دائرة انتخابية يتم فيها انتخاب فرد واحد عن كل دائرة، غير أن الجانب الشعبي أصر على أن تكون الكويت دائرة انتخابية واحدة . وبعد شد وجذب حول هذه النقطة، تم التوصل إلى حل وسط وهو تقسيم الكويت إلى (١٠) دوائر انتخابية يتم انتخاب شخصين عن كل دائرة [١٣].

لقد كان من نتيجة هذا الاتفاق بين أعضاء المجلس الأعلى وهيئة التنظيم، أن صدر في ٦ أيلول ١٩٦١، قانون نظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، قسمت الكويت بمقتضاه إلى (١٠) مناطق انتخابية، تنتخب كل منطقة نائبين عنها في المجلس بالاقتراع العام السري المباشر، واشترط القانون ألا يقل عمر الناخب عن ثلاثين سنة، وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها. كما نص على أن يستمر المجلس قائما لمدة سنة واحدة من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات، ما لم يقرر الدستور الذي سيضعه المجلس التأسيسي غير ذلك[١٤].

وبتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٦١، جرت انتخابات المجلس التأسيسي[١٥] التي خاضها (٧٣) مرشحاً، وقد فاز بعضوية المجلس : منصور موسى المزيدي، ومحمد رفيع حسين معرفي، وعبد العزيز حمد الصقر، وحمود الزيد الخالد، وأحمد محمد الخطيب، وعبد الله فهد اللافي الشمري، ويوسف خالد المخلد المطيري، وعباس حبيب مناور، ويعقوب يوسف

الحميضي، وعبد اللطيف محمد ثنيان الغانم، وسليمان أحمد الحداد، وأحمد خالد الفوزان، وسعود العبد العزيز العبد الرزاق، ومحمد يوسف النصف، وعبد الرزاق سلطان أمان، ومبارك عبد العزيز الحساوي، وعلي ثنيان صالح الأذينة، ومحمد وسمي ناصر السديران، ونايف حمد جاسم الدبوس وخليفة طلال الجري[١٦].

وتمهيداً لدعوة المجلس التأسيسي للانعقاد، أصدر الشيخ عبد الله السالم الصباح، في ٧ كانون الثاني القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢، متضمناً النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال من الإمارة إلى الدولة، وهو بمثابة دستور مؤقت يطبق خلال المدة التي تسبق إصدار الدستور الدائم،[١٧] والقانون يتكون من (٣٨) مادة، مقسمة إلى خمسة أبواب : تناول الباب الأول الحريات العامة، والثاني خصص لبيان السلطة التشريعية، والثالث تناول السلطة التنفيذية، والرابع يتناول السلطة القضائية، في حين تناول الباب الخامس من القانون أحكاماً عامة .. اما مواد القانون التي تخص المجلس التأسيسي، فقد نصت المادة الأولى على أن : (يقوم المجلس التأسيسي بإعداد دستور دائم للبلاد، يبين نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها، ويجب أن ينتهي المجلس من هذه المهمة خلال سنة من أول انعقاد له، ويعرض الدستور الذي يوافق عليه المجلس التأسيسي على أمير البلاد للتصديق عليه لإصداره)، ونصت المادة (١٤) من القانون على أن : (يتولى السلطة التشريعية الأمير والمجلس التأسيسي)، والمادة (١٥) نصت على أن : (يؤلف المجلس التأسيسي من أعضاء منتخبين، وأعضاء بحكم وظائفهم) أي الوزراء، والمادة (٢٤) حددت مكافأة أعضاء المجلس التأسيسي المنتخبين بمبلغ(١٥٠) ديناراً كويتياً شهرياً .. [١٨].

وبعد مضي نحو أسبوع على إصدار القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢، صدر مرسوم أميري بدعوة المجلس التأسيسي للانعقاد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٢، [١٩] تلاه مرسوم آخر بتأليف أول مجلس وزراء كويتي في ١٧ كانون الثاني، برئاسة الشيخ عبد الله السالم نفسه، ضم أحد عشر وزيراً من شيوخ الأسرة الحاكمة من مجموع أربعة عشر وزيراً، ثلاثة من بينهم

كانوا أعضاء منتخبين في المجلس التأسيسي الكويتي وهم : حمود الزيد الخالد وزير العدل، وعبد العزيز حمد الصقر وزير الصحة،[٢٠] ومحمد يوسف النصف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل[٢١].

لقد أسفرت الانتخابات عن فوز (٢٠) عضواً، أضيف لهم (١١) عضواً، وهم الوزراء من شيوخ الأسرة الحاكمة، فأصبح العدد الكلي لأعضاء المجلس التأسيسي (٣١) عضواً، موزعين على ثلاثة تحالفات رئيسة، مثل التحالف الأول شيوخ الأسرة الحاكمة، والثاني تحالف التجار أو ما يمكن تسميته بالأسرة الاقتصادية، أما التحالف الثالث فقد تمثل بالحركة الشعبية بزعامة أحمد الخطيب التي كانت تطمح إلى التخلص من نظام الحكم العشائري[٢٢].

يلاحظ من سياق الإجراءات والقوانين والمراسيم التي أصدرها الشيخ عبد الله السالم الصباح،رغبته ورغبة بعض شيوخ الأسرة الحاكمة منذ الوهلة الأولى في إقامة نظام حكم دستوري شكلي، بضمان مجلس تأسيسي يحافظ على امتيازات ومكتسبات الأسرة الحاكمة، وذلك بجعلها المسيطر الفعلي على السلطة التنفيذية الممثلة بمجلس الوزراء، وإشراكها أيضاً بالسلطة التشريعية المتمثلة في مداولات المجلس التأسيسي..أي أن جوهر التغيير والانتقال من النظام العشائري إلى النظام الدستوري،قد واجه منذ البداية تحد مباشر في عدم تقبل بعض شيوخ الأسرة الحاكمة، لفكرة التنازل عن جزء ولو بسيط من الامتيازات الكبيرة الممنوحة لهم[٢٣].

وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٢، عقد المجلس التأسيسي الكويتي، أولى جلساته بحضور الشيخ عبد الله السالم الصباح، الذي افتتح الجلسة بكلمة ألقاها على الحاضرين، أكد فيها ضرورة المحافظة على وحدة الصف وجمع الكلمة .. وبعد مغادرته قاعة المجلس، دُعي الأعضاء للترشيح لرئاسة المجلس، فلم يتقدم سوى النائب عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم،[٢٤] فنال موافقة الجميع . ثم دُعي الأعضاء للترشيح لمنصب نائب رئيس المجلس، فترشح كل من

النائب أحمد الخطيب، ومنصور موسى المزيدي، ويعقوب يوسف الحميضي،[٢٥] الذي انسحب لمصلحة أحمد الخطيب، ففاز الأخير بأغلبية تسعة عشر صوتا .. [٢٦].

ثانيا : شؤون الكويت الاقتصادية :

فضلا عن المهمة الرئيسة الموكلة لأعضاء المجلس التأسيسي الكويتي, والمتمثلة بإعداد مشروع دستور دائم للبلاد خلال مدة لا تتجاوز السنة, فان الدستور المؤقت للكويت : (القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢)، أتاح للمجلس التأسيسي الكويتي دوراً كبيراً في ممارسة السلطة التشريعية, كما قرر له بعض أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية[٢٧]. ووفقا لذلك, مارس المجلس التأسيسي الكويتي خلال مدة انعقاده، اختصاصات السلطة التشريعية,[٢٨] عن طريق تشريع وتعديل وإقرار العديد من القوانين ذات الطابع الاقتصادي، والتي يمكن توضيحها على النحو الاتي :

قانون ضريبة الغاز المستورد :

ناقش المجلس التأسيسي الكويتي بجلسته المنعقدة في ٢٠ شباط ١٩٦٢, مشروع قانون محال من مجلس الوزراء الكويتي، يتعلق بفرض ضريبة جمركية على غاز البترول السائل،[٢٩] غير أن النائب أحمد الخطيب، اقترح إحالة هذا المشروع ومشاريع أخرى, إلى اللجان المختصة المنبثقة عن المجلس التأسيسي, لدراستها أولا، ومن ثم عرضها على المجلس للبت بأمرها, بالموافقة أو الرفض, وقد حضي اقتراحه بموافقة جميع أعضاء المجلس التأسيسي[٣٠].

وبعد دراسة لجنة الشؤون الاقتصادية لمشروع القانون, تم عرضه من جديد على أعضاء المجلس التأسيسي في جلستهم المنعقدة بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٦٢, وفور قراءة القانون عقب النائب خليفة طلال الجري،[٣١] بالقول : إن تشريع هذا القانون مهم جدا لحماية الشركات والمنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية . طالبا في الوقت نفسه، توضيحاً فيما إذا كانت

الحكومة الكويتية، قد وضعت في حساباتها القدرة الإنتاجية للشركات الوطنية لسد حاجات البلاد, لكي لا تضطر بحسب رأيه للاستيراد مرة أخرى بعد أن تكون الضريبة الجمركية نافذة المفعول .. فضلا عن ذلك، تساءل خليفة طلال الجري، عن حماية المستهلك أسوة بحماية الشركات الإنتاجية ؟ وإزاء ذلك، أوضح وزير الصحة عبد العزيز الحمد الصقر : بأن حاجة استهلاك الكويت من الغاز السائل، هي بمعدل (١٢٠٠) إسطوانة من قوة الآلات, التي تبلغ طاقتها الكلية نحو (٤٠٠٠) إسطوانة, أي أن طاقة المصنع الإنتاجية، قادرة على تجهيز الكويت بأكثر مما تستهلكه, مبينا أن الشركة قد حصلت على الامتياز من الحكومة الكويتية.. وبعد هذا التوضيح، صوت المجلس بالإجماع لصالح القانون[٣٢].

قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية :

بدأ التنظيم القانوني لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية في الكويت, بمقتضى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٢, الذي حضي بموافقة جميع أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، بجلستهم الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٦٢، من دون أن يكون هناك اعتراض أو نقاش أو ابداء رأي حول بنود القانون[٣٣].

وقد تكون القانون من خمسة وخمسين مادة, تم توزيعها على ثلاثة أبواب, تناول الباب الأول من القانون: أحكاما عامة بشأن الموضوع, وكيفية إجراءات طلب البراءة, وانتقال ملكية البراءة أو رهنها والحجز عليها, وإجراء الترخيص الإجباري باستغلال الاختراعات ونزع ملكيتها للمنفعة العامة، فضلا عن بيان أحوال انتهاء براءة الاختراع وبطلانها .. أما الباب الثاني, فقد أوضح مفهوم الرسوم والنماذج الصناعية .. في حين حدد الباب الثالث من القانون, أحكاما مشتركة بخصوص الجرائم والجزاءات المتعلقة بهذا الشأن [٣٤].

قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات :

قدمت لجنة الشؤون الاقتصادية إلى المجلس التأسيسي الكويتي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٢, مشروع قانون يتعلق بمزاولة مهنة مراقبة الحسابات في الكويت..[٣٥] وبعد تلاوة الأمين العام للمجلس لنص مشروع القانون، طلب وزير المالية والاقتصاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح, تأجيل بحث مشروع القانون إلى جلسة لاحقة, وذلك لعدم توفر الوقت الكافي لدراسته من قبل غالبية أعضاء المجلس التأسيسي، فضلا عن رغبته بإدخال بعض التعديلات على مشروع القانون من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية [٣٦].

وبعد إجراء لجنة الشؤون الاقتصادية للتعديلات التي طالب بها وزير المالية والاقتصاد، تم عرض القانون من جديد على أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي في ٣ نيسان ١٩٦٢، للمناقشة والتصويت عليه, وذلك بعد أن تم تعديل الفقرة الثانية من المادة (٣)، والفقرة الثانية من المادة (٤)، والمواد (٢٠) و (٢١) و (٢٢) .. وعلى الأثر صوت أعضاء المجلس التأسيسي بالإجماع بالموافقة على القانون[٣٧].

تعديل قانون التجارة الكويتي :

وفي ١٧ نيسان ١٩٦٢, قدم مجلس الوزراء الكويتي مشروع قانون إلى المجلس التأسيسي، يقضي بتعديل بعض بنود قانون التجارة الكويتي، بما يتوافق ومرحلة ما بعد الاستقلال .. وقد أحال رئيس المجلس مشروع القانون إلى لجنة الشؤون التشريعية، لدراسته وإبداء الملاحظات حول التعديلات المقترحة من مجلس الوزراء الكويتي، قبل عرضه للمناقشة والتصويت عليه من قبل أعضاء المجلس التأسيسي[٣٨].

وبعد الانتهاء من دراسة التعديلات المقترحة على مشروع قانون التجارة الكويتي، من قبل لجنة الشؤون التشريعية, تم عرض القانون على المجلس التأسيسي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ أيار ١٩٦٢,وقد حضي القانون فور تلاوته على أعضاء المجلس التأسيسي بالموافقة[٣٩].

مع ملاحظة عدم ذكر محاضر المجلس التأسيسي للمواد التي تم تعديلها، والتي على ما يبدو جرى التصويت على تعديلها من دون أن يكون هناك نقاش أو رأي أو اعتراض حول تعديلها ..

تعديل قانون شركات التأمين :

عقد المجلس التأسيسي الكويتي بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٢, جلسته الخامسة عشرة، التي كان في ضمن جدول أعمالها، مناقشة موضوع تعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠، الخاص بعمل شركات التأمين[٤٠] في الكويت .. ونظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني لأعضاء لجنة الشؤون التشريعية، قرر رئيس المجلس عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم تكليف النواب : محمد رفيع حسين معرفي,[٤١] وأحمد خالد الفوزان,[٤٢] ويوسف خالد المخلد,[٤٣] بالإضافة إلى عضو اللجنة التشريعية علي ثنيان صالح الأذينة،[٤٤] للقيام بمهمة عرض تعديل قانون شركات التأمين[٤٥].

بعد الانتهاء من إشكالية عدم اكتمال النصاب القانوني للجنة الشؤون التشريعية، بدأ وزير الصحة عبد العزيز الحمد الصقر, النقاش بالتنويه إلى أن مشروع القانون، قد سبق وان تمت دراسته من قبل غرفة تجارة وصناعة الكويت,[٤٦] ووزارة المالية والاقتصاد، ومجلس الوزراء الكويتي، قبل إحالته إلى المجلس التأسيسي[٤٧].

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن الخلاف بين بعض أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، قد اقتصر على تعديل المادة السابعة من القانون، التي جاء فيها : (يجب على كل شركة تأمين، أن تودع في أحد البنوك الكويتية أو في فرع أجنبي موجود في الكويت، وديعة كضمان لقيامها بالتزاماتها مقدارها :

أولا : خمسة وأربعون ألف دينار كويتي من أعمال التأمين على الحياة، وضمان رؤوس الأموال، والتأمين بأقساط أو أحدها .

ثانيا : عشرون الف دينار كويتي عن كل نوع من أنواع التأمين الأخرى، بحيث لا يزيد المجموع على خمسة وأربعين ألف دينار كويتي، وذلك عدا المبلغ المنصوص عليه في البند (أولا) من هذه المادة [٤٨].

وفي الوقت الذي أبدى فيه أعضاء لجنة الشؤون التشريعية، موافقتهم على تعديل المادة السابعة من القانون، نلاحظ بان العضو محمد حسين معرفي, يطالب بزيادة مبلغ وديعة شركات التأمين في البنوك، بمقدار (١٣٥) ألف دينار كويتي .. وقد أيده في ذلك وزير الصحة عبد العزيز الحمد الصقر، الذي رأى أن الغاية من شركات التأمين، هي حفظ حقوق المواطنين، مبينا في الوقت نفسه، أن المبلغ المودع للتأمين قبل تعديل القانون، يبلغ (٩٠) ألف دينار, بينما أصبح بموجب التعديل الجديد لا يزيد عن (٤٥) ألف دينار كويتي[٤٩].

وفي سياق متصل, أوضح المستشار القانوني للمجلس التأسيسي الكويتي محسن عبد الحافظ، أن مشروع القانون لم ينقص أو يخفض مبلغ الوديعة، لأن المهم بحسب رأيه : هو زيادة الضمانات, لأن شركات التأمين كانت تطرح أسهمها خارج الكويت على المواطنين، من دون معرفة قيمة هذه الأسهم ومدى صحتها, مبينا في الوقت نفسه، أن تعديل المادة السابعة من القانون، سيفرض على شركات التأمين، أن تضع وديعة في البنوك الكويتية، أو في أحد فروع البنوك الأجنبية العاملة داخل الكويت، وهو شرط أساسي في التعديل[٥٠].

ومن جانبه, اقترح وزير العدل حمود الزيد الخالد, الإبقاء على المبلغ في البند (**ثانيا**)، الذي تم تحديده بـ (٢٠) ألف دينار كويتي عن كل نوع من أنواع التأمين, على أن يتم وضع تأمين عام في البنوك بمقدار (٢٠٠) ألف دينار عن كل شركة .. إلا أن المستشار القانوني اعترض على الاقتراح، مبينا أن القانون نص في البند (**أولا**)، أن يكون مبلغ التأمين العام (٤٥) الف دينار كويتي، كتامين عن الحياة والحريق والحر وأنواع أخرى من التأمينات مثل التامين ضد العجز .. وإزاء ذلك، اقترح وزير المالية والاقتصاد الشيخ جابر الأحمد الصباح،

زيادة النسبة الخاصة بالتامين بمقدار(٣٠) الف دينار كويتي لكل نوع من أنواع التأمين, وأن يصبح الحد الأقصى للمبلغ المودع كتأمين من الشركة بمقدار (١٢٠) الف دينار، فنال اقتراحه موافقة جميع الأعضاء[٥١]. وعليه, أصبح البند (**ثانيا**) من المادة السابعة بالشكل الآتي :

(ثلاثون الف دينار كويتي، عن كل نوع من أنواع التأمين الأخرى, بحيث لا يزيد المجموع على مائة وعشرون الف دينار كويتي كحد أقصى، وذلك عدا المبلغ المنصوص عليه في البند (**أولا**) من هذه المادة)[٥٢].

قانون الموازنة العامة للدولة :

قدم مجلس الوزراء الكويتي بتاريخ ٢١ اب ١٩٦٢، مشروع قانون إلى المجلس التأسيسي، بشأن الموازنة العامة للدولة لسنة (١٩٦٢ – ١٩٦٣)، وقد أحال رئيس المجلس عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم، مشروع القانون إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، لدراسته وعرضه على المجلس التأسيسي لمناقشته في جلسته القادمة[٥٣].

وفي جلسة الرابع من أيلول, ناقش أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، مشروع قانون الموازنة العامة للدولة، وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية, الذي أبدت فيه موافقتها على تشريع القانون..وخلال النقاش، طلب النائب سليمان أحمد الحداد, تزويده وأعضاء المجلس التأسيسي، بأرقام الاحتياطي المالي الموجود في الخارج باسم دولة الكويت، فأجابه وزير المالية والاقتصاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح, بانه بإمكان أعضاء المجلس التأسيسي، معرفة ذلك عن طريق تقديم طلب إلى مجلس الوزراء الكويتي .. وبعد ذلك, صوت أعضاء المجلس التأسيسي، بالموافقة على تشريع قانون الموازنة العامة للدولة لسنة (١٩٦٢– ١٩٦٣)، من دون السماح لأعضاء المجلس التأسيسي، بالخوض في التفاصيل الدقيقة لمشروع الموازنة[٥٤].

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن اللائحة الداخلية للمجلس التأسيسي الكويتي، لم تنص على مادة تمنح بموجبها الأعضاء الحق في مناقشة التفاصيل الدقيقة لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة, وذلك لعدم وجود نص في الدستور المؤقت : (القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢)، يدعم مناقشة المجلس للموازنة، فضلا عن رفض الوزراء من شيوخ الأسرة الحاكمة، إعطاء الحق لمناقشة الموازنة داخل المجلس التأسيسي، لذا فإن النقاش اقتصر على دراسة قانون الموازنة العامة للدولة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية, ومن ثم عرضه على أعضاء المجلس التأسيسي، للموافقة عليه كإجراء شكلي لا غير، لأن الموضوع قد حسم من مجلس الوزراء الكويتي(٥٥).

وفي سياق متصل, أحال مجلس الوزراء الكويتي, إلى المجلس التأسيسي بجلسته المنعقدة بتاريخ٢٥ كانون الأول ١٩٦٢، مشروع قانون يقضي باعتماد مبلغ اضافي من الاحتياطي المالي العام للدولة، يضاف لموازنة مصروفات السنة المالية (١٩٦٢ –١٩٦٣).. ونظرا لتأخر إحالة مشروع القانون إلى المجلس التأسيسي من قبل مجلس الوزراء الكويتي، لذا فإن رئيس المجلس عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم، قرر رفع الجلسة لمدة نصف ساعة، وذلك لإتاحة المجال أمام لجنتي الشؤون التشريعية والشؤون الاقتصادية, لدراسته وتقديم تقرير بشأنه(٥٦).

وفي تمام الساعة العاشرة صباحا, استأنفت الجلسة أعمالها, بتلاوة الأمين العام للمجلس التأسيسي علي محمد الرضوان، لتقرير لجنتي الشؤون التشريعية والشؤون الاقتصادية حول مشروع القانون, إلا أن النائب سليمان أحمد الحداد, استوقفه بسؤال موجه إلى وزير المالية والاقتصاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وذلك بقوله : ما المقصود بالاحتياطي ؟ هل انه المستثمر في خارج البلاد ؟ فأجابه وزير المالية والاقتصاد، بالقول : إن المقصود بكلمة الاحتياطي، هي الأموال غير الداخلة في الموازنة, وأن الأموال الحكومية المستثمرة في خارج الكويت هي الاحتياطي .. ثم تابع الأمين العام للمجلس التأسيسي تلاوة التقرير, الذي تضمن

موافقة أعضاء لجنتي الشؤون التشريعية والشؤون الاقتصادية على مشروع القانون, أعقب ذلك تلاوة مواد مشروع القانون على أعضاء المجلس التأسيسي, الذين صوتوا بالإجماع على الموافقة بتشريع القانون(٥٧).

قانون تنظيم تداول الأوراق المالية :

أحال مجلس الوزراء الكويتي, إلى المجلس التأسيسي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ اب ١٩٦٢، مشروع قانون يقضي بتنظيم تداول الأوراق المالية (٥٨) الخاصة بالشركات المؤسسة في خارج الكويت(٥٩). وقد طلب رئيس المجلس من لجنة الشؤون الاقتصادية، دراسة مشروع القانون وتقديم تقرير مفصل يتم عرضه على المجلس التأسيسي في جلسته القادمة(٦٠).

وفي ٤ أيلول ١٩٦٢، ناقش أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، مشروع القانون وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية، الذي اقتصر على تعديل المادة الثالثة من القانون, التي نصت صيغتها الأصلية على : (أن لا يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى، إلا لبنك في الكويت، اذا كانت الأسهم أو السندات مطروحة للاكتتاب العام. أما إذا كان الترخيص خاصا بمزاولة عمليات بيع الأسهم أو السندات غير المطروحة في اكتتاب عام، جاز أن يكون الترخيص لبنك في الكويت أو لوكيل كويتي تاجر)، فأصبحت بعد التعديل تنص على:(أن لا يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى، إلا لبنك في الكويت أو لشركة مصرح لها في الكويت, إذا كانت الأسهم أو السندات مطروحة للاكتتاب العام. أما إذا كان الترخيص خاصا بمزاولة عمليات بيع الأسهم أو السندات غير المطروحة في اكتتاب عام، جاز أن يكون الترخيص لبنك في الكويت أو لشركة مصرح لها في الكويت)(٦١).

ولما كانت وزارة المالية والاقتصاد، هي الجهة المعنية بتعديل مشروع القانون، لذا فان وزير المالية والاقتصاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، تساءل عن مدى تعارض تعديل المادة الثالثة من مشروع القانون، مع المادة السابعة والسبعين من قانون التجارة الكويتي، الذي

نصها : (يجرى الاكتتاب في بنك أو أكثر من البنوك المعتمدة، وتدفع في البنك الأقساط الواجب دفعها عند الاكتتاب, ويقيد ما دفع في حساب يفتح باسم الشركة، وينبغي أن يظل باب الاكتتاب مفتوحا مدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تزيد عن ثلاثة أشهر). فأجابه سليمان أحمد الحداد عضو لجنة الشؤون الاقتصادية, بأن المقصود في التعديل هو الشركات الكويتية, فرد الشيخ جابر الأحمد الصباح, بعدم معارضته لتلك التعديلات إذا كان المقصود منها الشركات الكويتية .. وإزاء ذلك, اقترح وزير العدل حمود الزيد الخالد, تأجيل بحث مشروع القانون وتعديلاته إلى جلسة لاحقة، يكون فيها المستشار القانوني حاضرا .. وقد حضي اقتراحه بموافقة أغلبية أعضاء المجلس(٦٢).

وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٦٢, عقد المجلس التأسيسي جلسته الثالثة والعشرين، التي تبين من خلال سير مناقشاتها، إصرار وزير المالية والاقتصاد، على تضمين ملاحظاته حول تعديل المادة الثالثة من مشروع القانون .. وبعد شد وجذب توصل المجلس إلى صيغة نهائية للمادة الثالثة من مشروع القانون، نصت على : (أن لا يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى، إلا لبنك في الكويت او لشركة مصرح لها في الكويت، إذا كانت الأسهم أو السندات مطروحة للاكتتاب العام، وذلك بالاستثناء من المادة (٧٧) من القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠, الخاص بالشركات التجارية. أما إذا كان الترخيص خاصا بمزاولة عمليات بيع الأسهم أو السندات غير المطروحة في اكتتاب عام، جاز أن يكون الترخيص لبنك في الكويت، أو لشركة مصرح لها في الكويت أو لوكيل كويتي تاجر). ولما لم يكن هناك أي اعتراض على مواد القانون الأخرى, لذا صوت المجلس التأسيسي بالموافقة على تشريع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٢, بشان تنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المؤسسة في خارج الكويت(٦٣).

ثالثا : شؤون الكويت الخدمية :

لم يكن في الكويت قبل إنتاج النفط[٦٤] وتصديره إلى خارج البلاد في حزيران ١٩٤٦، مؤسسات خدمية بالمعنى الفعلي الدقيق, وبالتالي فان دوائر الحكومة الكويتية، لم تكن مهيأة للقيام بإنفاق الأموال الناتجة عن إنتاج النفط، إذ إن أعمال البناء والتعمير التي بدأت في الكويت بصورة واضحة منذ سنة ١٩٥٠, كانت تجري على وفق خطط سيئة وغير مدروسة[٦٥].

ولتدارك سوء التخطيط وهدر المال العام، بمشاريع أقل ما يقال عنها بأنها مشاريع فاشلة، قررت الحكومة الكويتية، بناء على نصيحة قدمتها الحكومة البريطانية في سنة ١٩٥٢، تأسيس ما عرف باسم : (مجلس الإنشاء)، الذي كانت مهمته الأساسية تخطيط البلاد، ودراسة مشاريع التنمية في الكويت، في ظل الطفرة المالية الناتجة عن تصدير النفط ..[٦٦] وخلال هذه الأثناء، وقع الاختيار بعد ضغط المعتمد البريطاني في الكويت، على اثنين من المستشارين البريطانيين،[٦٧] احدهما يدعى كرايتون (Grayton)، والاخر هستد (Hysted)، ليكونا أعضاء في مجلس الإنشاء . وقد استطاع الأخير اقناع الحكومة الكويتية, بضرورة الاستعانة بالشركات البريطانية, لإعادة بناء مدينة الكويت، على ان تتقاضى هذه الشركات، فوائد مالية مقدارها (١٥%)، عن كل مشروع تقوم بانجازه في الكويت. الا ان الحكومة الكويتية، سرعان ما اكتشفت بان المستشار البريطاني (هستد)، وبالتعاون مع بعض ضعاف النفوس من الكويتيين، قد تلاعبوا بمقدار المواد الإنشائية وأسعارها, مما رفع سعر كلفة هذه المشاريع إلى حد غير معقول .. وإزاء ذلك، استغنت الحكومة الكويتية عن خدمات بعض المستشارين البريطانيين، وقررت منذ ذلك الحين العمل بمبدأ المناقصات الحرة.. [٦٨].

لقد أفرز الوضع المتردي للخدمات، على الرغم من الوفرة المالية الكبيرة للكويت, الكثير من المشكلات التي عانى منها المجتمع الكويتي لسنوات عديدة .. وما أن بدأ المجلس التأسيسي الكويتي أولى جلساته في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٢، حتى بدأ أعضاؤه يطالبون بتحسين الأوضاع الخدمية، وذلك من خلال تقديم التقارير، وتوجيه بعض الانتقادات، والعمل على تشريع أو تعديل القوانين ذات الطابع الخدمي، والتي يمكن توضيحها بالشكل الآتي :

بيوت ذوي الدخل المحدود :

ترجع بداية اهتمام الحكومة الكويتية ببناء مساكن لذوي الدخل المحدود، إلى شتاء سنة ١٩٥٤, عندما تعرضت الكويت لهطول أمطار غزيرة وسيول متدفقة، تسببت في هدم الكثير من البيوت الطينية القديمة، تاركة أصحابها بلا مأوى سوى اللجوء إلى المدارس أو بعض الدوائر الحكومية، التي سمح لهم بالسكن المؤقت فيها .. [٦٩] وإزاء ذلك، أصدر مجلس الإنشاء بوصفه الجهة التي كانت تضطلع بتقرير السياسة السكانية والعمرانية في الكويت آنذاك, قرارا في ٢٦ كانون الأول ١٩٥٤, يقضي ببناء (٢٠٠٠) وحدة سكنية، توزع على المستحقين والمتضررين من جراء الأمطار والسيول .. فضلا عن ذلك، شرعت الحكومة الكويتية في سنة ١٩٥٦, بتأسيس (دائرة الأملاك)، التي كان من أبرز اختصاصاتها توزيع البيوت على ذوي الدخل المحدود[٧٠].

واستكمالا لإجراءات حل مشكلة السكن في الكويت، قررت الحكومة الكويتية في سنة ١٩٥٨,تشكيل لجنة من مدراء الدوائر الحكومية، عرفت باسم (لجنة الإسكان). ونظرا لانشغال مدراء الدوائر بأعمالهم ! لذا فان الحكومة الكويتية قررت في سنة ١٩٦٠, تشكيل لجنة جديدة من بعض الأهالي وأصحاب المهن الحرة في الكويت، عرفت باسم (لجنة توزيع المساكن). وفي سنة ١٩٦١, ضمت دائرة الأملاك إلى قسم إدارة الإسكان بوزارة المالية والاقتصاد. ونتيجة لكثرة أعداد المراجعين، مع عدم وجود مساكن جاهزة لهم, تقرر تحويل

طلبات المواطنين الراغبين بالحصول على السكن إلى دائرة الشؤون الاجتماعية، لبحث حالتهم وتقرير الأكثر استحقاقا .. وبتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٦٢, اصدر أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح, المرسوم الأميري رقم (٢) لسنة ١٩٦٢, الذي أصبحت بموجبه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجهة المختصة بتلقي الطلبات وتوزيع البيوت على مستحقيها وفقا للأولويات [٧١].

وفي السياق ذاته، ناقش أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، بجلستهم المنعقدة بتاريخ ١ أيار ١٩٦٢، تقرير لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية، المعد لدراسة تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الذي يهدف إلى معالجة مشكلة توزيع بيوت ذوي الدخل المحدود, ومع بداية النقاش أشار أحمد الخطيب، نائب رئيس المجلس التأسيسي وعضو لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية, إلى أن لدى اللجنة ملاحظات عدة, يقتضي رفعها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل, لاسيما وان تقرير الوزارة, الذي قدم إلى لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية, لم يذكر حصة أهالي القرى من بيوت ذوي الدخل المحدود .. عندها قرر رئيس المجلس تأجيل بحث الموضوع، طالبا في الوقت نفسه، من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، توضيح النقاط التي اختلف بشأنها أعضاء لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية ..[٧٢].

وقد حضي قرار التأجيل بموافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل النائب محمد يوسف النصف, مبينا ذلك بالقول : إن مشروع القانون الخاص ببيوت ذوي الدخل المحدود, يجري إعداده في مجلس الوزراء, وعند الانتهاء منه سوف يقدم إلى المجلس التأسيسي.. [٧٣] الأمر الذي أكده نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وعضو المجلس التأسيسي الشيخ صباح السالم الصباح, بقوله : (إن مجلس الوزراء قد طلب من جميع الوزارات، أن تقدم مشاريعها لسنة ١٩٦٣, إلى مجلس الوزراء ليتم بعد ذلك احالتها إلى المجلس التأسيسي ..)، منهيا بذلك نقاش أعضاء المجلس حول الموضوع [٧٤].

الخدمات الصحية في الكويت :

بعد إعلان استقلال الكويت عن بريطانيا في سنة ١٩٦١, وتحول دائرة الصحة إلى وزارة الصحة, بدأ العمل على بناء المستشفيات والمراكز الصحية، وإصدار القوانين المنظمة للعمل, فضلا عن استحداث الكوادر الفنية, واستقدام أطباء من خارج الكويت في مختلف الاختصاصات، واستيراد ما يلزم من أجهزة ومعدات طبية حديثة .. ومن أعمال التنظيم التي أتبعتها وزارة الصحة الكويتية خلال هذه المدة، هو تقسيمها للخدمات الصحية في الكويت, إلى ثلاث فئات, تشمل : الرعاية الصحية الأولية عبر المستوصفات, والرعاية الصحية الثانوية عبر المستشفيات, والرعاية الصحية التخصصية عبر المستشفيات التخصصية رغم قلة عددها آنذاك ..[٧٥].

ويمكن عد افتتاح مستشفى الصباح في ٢٠ حزيران ١٩٦٢, الذي كان في وقته أكبر صرح طبي في منطقة الخليج العربي، من أهم أعمال وزارة الصحة الكويتية،[٧٦] الذي حضي باستحسان أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، على الرغم من عدم توفير الخدمات الصحية للكثير من القرى الكويتية، الأمر الذي دعا أعضاء لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية، إلى تقديم تقرير إلى المجلس التأسيسي في ٢٦ حزيران ١٩٦٢, (أي بعد نحو أسبوع من افتتاح مستشفى الصباح)، أكدت فيه على ضرورة توفير الخدمات الصحية في بعض القرى الكويتية.. إلا أن بعض الأعضاء اقترحوا تأجيل بحث الموضوع, وذلك لارتباطه ارتباطا وثيقا بالتقرير الخاص بمشاريع الوزارات للسنوات القادمة, بما فيها تقرير وزارة الصحة, الذي على ضوئه يتسنى للمجلس التأسيسي معرفة خطة وزارة الصحة الكويتية في توفير الخدمات الصحية لسكان القرى .. وقد حضي الاقتراح بموافقة جميع أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي[٧٧].

المؤسسات التعليمية في الكويت :

شهدت الجلسة الثالثة عشرة للمجلس التأسيسي الكويتي، المنعقدة بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٦٢، نقاشا حادا بين النائب أحمد الخطيب، عضو لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية من جهة, ووزير المالية والاقتصاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح من جهة ثانية، ففي الوقت الذي أصر فيه النائب أحمد الخطيب على مناقشة المجلس التأسيسي، لتقرير لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية الخاص بالتعليم وبناء المدارس وتأسيس جامعة الكويت والمدرسين الكويتيين..[٧٨] نجد أن وزير المالية والاقتصاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح, يعترض بشدة على بحث الموضوع من قبل أعضاء المجلس التأسيسي, مبينا أن مجلس الوزراء قام بدراسة أكثر النقاط الواردة في تقرير اللجنة, وأبدى موافقته على إعطاء المدرسين الكويتيين الدرجة الخامسة، التي اقترحها ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم، التي تغيب وزيرها الشيخ عبد الله الجابر الصباح عن حضور الجلسة [٧٩].

والجدير بالملاحظة, أن اهتمام الحكومة الكويتية بالتعليم، قد شهد تدنيا ملحوظا خلال السنة الدراسية (١٩٦٠ – ١٩٦١), والسنة الدراسية (١٩٦١ – ١٩٦٢), وذلك بسبب تدني أسعار النفط بشكل كبير, فضلا عن صدور بعض القوانين التي منعت بموجبها الحكومة الكويتية تعليم غير الكويتي في مؤسساتها التعليمية ..[٨٠].

وفي سياق متصل, رأى النائب نايف حمد جاسم الدبوس, [٨١] عضو لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية، أن مهمة لجان المجلس التأسيسي, هي دراسة مختلف الموضوعات, وكتابة التقارير بشأنها، والتي يتوجب على أعضاء المجلس التأسيسي، الإسراع في مناقشتها واتخاذ ما يلزم من توصيات أو قرارات .. غير أن وزير المالية والاقتصاد، أصر على موقفه، موضحا بأن معظم النقاط الواردة في تقرير لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية, سبق وأن تم عرضها على طاولة مجلس الوزراء الكويتي, ومن ثم فإنه لا يجوز أن يبحث كلا المجلسين

الموضوع ذاته, لأنها ستكون دراسة مزدوجة تسفر عن أخذ أحد المجلسين لقرارات تختلف عن قرارات الآخر .. لذا, وبحسب رأيه, لابد من أن يتم ترك دراسة مثل هكذا موضوعات لمجلس الوزراء, الذي من مهامه تقديم تقرير بشأنها إلى المجلس التأسيسي .. فرد عليه النائب أحمد الخطيب، بالقول : (إن اللجان المختصة في المجلس التأسيسي، بعيدة عن أجواء مجلس الوزراء, وإذا ما قام المجلس التأسيسي, بدراسة نفس المواضيع التي يدرسها مجلس الوزراء فليس مسؤوليته), مقترحا في الوقت نفسه، إحاطة المجلس التأسيسي بأعمال مجلس الوزراء، بهدف تحقيق التنسيق فيما بينهما(٨٢).

وإزاء تمسك وزير المالية والاقتصاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بموقفه، قرر رئيس المجلس التأسيسي عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم, إنهاء النقاش حول الموضوع، الأمر الذي أزعج النائب أحمد الخطيب، الذي عقب بالقول : (حتى الآن لم يطلب المجلس التأسيسي الكويتي شيئا ونفذ, فما هو حق المجلس إذا لم يكن من حقه بحث مثل هذه الأمور), إلا أن رئيس المجلس لم يلتفت لرأي الخطيب، وأصر على إنهاء النقاش, بعد أن قرر إحالة تقرير لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية، إلى مجلس الوزراء الكويتي, مع التوصية بالأخذ بالنقاط الواردة في تقرير لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية, واستعجال دراستها (٨٣).

قانون الجمعيات التعاونية :

بدأت في سنة ١٩٤١، أولى المحاولات لتأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت، وذلك عندما قام مجموعة من العاملين بالمدرسة المباركية، بتأسيس : (الجمعية التعاونية المدرسية), ونتيجة لنجاحها في أداء مهمتها، شجعت دائرة المعارف الكويتية ابتداء من سنة ١٩٥٢، العاملين في مدارسها على إنشاء مثل هكذا جمعيات تعاونية .. وفي سنة ١٩٥٥, بدأت المحاولات تأخذ اتجاها جديدا, تمثل بقيام بعض الدوائر الحكومية بإنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، فأنشئت الجمعية التعاونية الاستهلاكية لموظفي دائرة

المعارف، والجمعية التعاونية لموظفي دائرة الشؤون الاجتماعية .. وقد خضعت تلك الجمعيات لأحكام قانون الأندية والمؤسسات الاجتماعية, نظرا لعدم وجود قانون للجمعيات التعاونية قبل الاستقلال [٨٤].

وبانعقاد المجلس التأسيسي الكويتي, قرر أعضاؤه بجلستهم السادسة عشرة، الموافقة على تشريع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢, الخاص بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت[٨٥]. وقد تناولت مواد القانون : كيفية إنشاء الجمعيات التعاونية، والعضوية فيها, وكيفية إدارتها, والرقابة عليها .. وكيفية حلها وتصفيتها .. وعلى الأثر تأسست في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢, أولى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية بشكل رسمي في منطقة كيفان,[٨٦] ثم توالت عملية إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لتشمل جميع أنحاء الكويت[٨٧].

قانون المساعدات العامة :

لم يقتصر صرف المساعدات العامة للمحتاجين من سكان الكويت على جهة حكومية بعينها, بل تعددت تلك الجهات, إلى أن أصدرت الحكومة الكويتية القرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥, بإناطة جميع المساعدات المقدمة للمواطنين من سكان الكويت، بدائرة الشؤون الاجتماعية, التي وضعت بدورها قواعد أساسية لهذه المساعدات, اعتمدت على البحث الاجتماعي لكل حالة من حالات المنتفعين, والتي شملت حالات العجز الكلي عن العمل بسبب الإصابة والشيخوخة, وحالات وفاة عائل الأسرة, ووقوع الكوارث أو النكبات بسبب الحرائق أو السيول أو الأمطار أو ما شابه ذلك .. وقد بلغ عدد الحالات التي تتقاضى المساعدات قبيل استقلال الكويت عن بريطانيا سنة ١٩٦١، نحو (٦١٣) أسرة، بمبلغ إجمالي قدر بنحو أربعة الاف دينار كويتي ..[٨٨].

وباستقلال الكويت, شرع المجلس التأسيسي الكويتي، بناء على توصية لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية، قانونا ينظم المساعدات العامة للمحتاجين من سكان الكويت, إلا أن هذا القانون وعلى الرغم من الموافقة على تشريعه في جلسة المجلس التأسيسي المنعقدة بتاريخ ٣١ تموز ١٩٦٢, إلا أنه لم يطبق إلا في سنة ١٩٦٨ (٨٩).

قانون الأندية وجمعيات النفع العام :

واستكمالا لما شرعه المجلس التأسيسي الكويتي، من قوانين في ميدان الشؤون الخدمية, فقد صوت أعضاء المجلس التأسيسي بالإجماع، بجلستهم المنعقدة بتاريخ ٣١ تموز ١٩٦٢, على تشريع قانون : إنشاء وتنظيم الأندية وجمعيات النفع العام، (٩٠) التي يقصد بها بحسب ما ورد في القانون : (الجمعيات والأندية التي تتألف من أشخاص طبيعيين واعتباريين، بغرض آخر غير الحصول على ربح مادي, وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي أو ثقافي أو ديني أو رياضي) .. وقد تكون القانون من خمسة أبواب، تطرق الباب الأول, إلى كيفية إنشاء الجمعية أو النادي, واختص الباب الثاني، بمجلس إدارتهما، أما الباب الثالث, فقد نظم مسألة تكوين الجمعيات العمومية واختصاصاتها، في حين تضمن الباب الرابع, تنظيم الأمور المالية للجمعيات والنوادي .. وأخيرا تطرق القانون في بابه الخامس، إلى آلية أو كيفية حل الجمعيات والنوادي (٩١).

وهنا تجدر الإشارة, إلى أن قانون إنشاء الأندية وجمعيات النفع العام, وبالرغم من مجد البدايات, إلا أنه بدأ يثير الكثير من الإشكاليات في واقع اليوم, إذ يرى الكثير من الفاعلين في الشأن العام, أن القانون رسخ هيمنة الحكومية الكويتية على كل أعمال مؤسسات المجتمع المدني, وذلك من خلال المواد التي تضمنها القانون, والتي منحت بالمجمل الجهات الرسمية كوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل, سلطات مطلقة في قبول إشهار أو رفض أي نادي أو

جمعية، وهو ما يتنافى بحسب وجهة نظر المعترضين على القانون، مع طبيعة ما يفترض أن تتمتع به جمعيات النفع العام في الكويت، من استقلالية عن سلطات الحكومة الكويتية [٩٢].

إيصال الماء إلى القرى الساحلية في الكويت :

اعتمد سكان الكويت ولمدة زمنية طويلة, على مياه الآبار المالحة لسد حاجاتهم اليومية, فضلا عن المياه التي كانت تجلب بواسطة السفن الشراعية من شط العرب .. وفي سنة ١٩٠٥, اكتشف أول بئر يحتوي على مخزون كبير نسبيا من المياه العذبة في منطقة حولي, تلاها قيام أحد البحارة الكويتيين في سنة ١٩٢٥, بإحضار المياه العذبة من شط العرب على متن سفينته الشراعية، بمجموعة من البراميل، أفرغها في خزان صغير بالقرب من شاطئ الشويخ، وبمرور الوقت استخدم البحارة الكويتيون صهاريج المياه بدلا عن البراميل، بحيث تحولت السفن الشراعية إلى ناقلات للمياه .. وفي سنة ١٩٣٩, تأسست شركة لإدارة ناقلات المياه من شط العرب, فضلا عن بناء ثلاثة خزانات على شاطئ الكويت، لتجميع المياه التي تجلبها الناقلات من شط العرب، ومنذ مطلع خمسينيات القرن الماضي, وتحديدا في سنة ١٩٥١, قامت شركة نفط الكويت،[٩٣] بإنشاء وحدة صغيرة لتقطير مياه البحر في ميناء الأحمدي بطاقة إنتاجية قدرها نحو (٨٠٠٠٠) جالون من المياه العذبة يوميا, ولكن هذا الأسلوب, كان باهظ التكاليف وقليل الإنتاج .. [٩٤].

ومن جانبه، ناقش المجلس التأسيسي الكويتي، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ تموز ١٩٦٢, موضوع إيصال الماء الصالح للشرب إلى مناطق الكويت المختلفة، وخلال النقاش وجه النائب نايف حمد جاسم الدبوس, سؤالا إلى وزير الكهرباء والماء الشيخ جابر العلي السالم الصباح, حول الإجراءات التي اتخذتها وزارته لإيصال الماء إلى القرى الساحلية ؟ كما تساءل عن السبب الذي دعا وزارته، إلى الطلب من شركة نفط الكويت، بتزويد بعض القرى الساحلية بالماء، وأسباب فشل الشركة في تحقيق ذلك .. فأجاب الشيخ جابر العلي السالم الصباح, عن

ذلك بما مفاده : إن وزارة الكهرباء والماء, قد طلبت من شركة النفط الكويتية تزويد بعض القرى الساحلية بالماء, إلا أن الشركة لم تتمكن من ذلك، بسبب قلة إمكانياتها في هذا المجال, كاشفا في الوقت نفسه، عن وجود مشاريع مستقبلية لإيصال الماء الصالح للشرب لبعض قرى الكويت، ومنها قرية الجهراء [٩٥] التي سيصلها الماء من حقل الروضتين,[٩٦] وجزيرة فيلكا بواسطة السفن الناقلة, ومناطق أخرى بواسطة المضخات، فضلا عن إعداد مشروع لإنشاء مصفاة لتزويد القرى الساحلية بالماء الصالح للشرب, إلا أنه بين صعوبة تنفيذه في المدى القريب لعدم إدراجه في الموازنة العامة للدولة .. [٩٧].

وفي سياق متصل، استفسر وزير الداخلية الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح, من النائب نايف حمد جاسم الدبوس, فيما اذا كان يتساءل فقط عن إيصال الماء إلى القرى أم عن التسعيرة, فأجابه النائب نايف حمد جاسم الدبوس, بأنه يعني موضوع إيصال الماء من كل نواحيه, مبينا بأن جزيرة فيلكا, يصل إليها الماء بواسطة السفن الناقلة بثمن رخيص, في حين لا يصل إلى الفحيحيل, [٩٨] وجميع القرى الساحلية الأخرى بالأسعار نفسها ؟ وإزاء ذلك, اقترح وزير الكهرباء والماء، حلا وقتيا للمشكلة يتمثل بوضع خزان ماء في كل قرية من القرى الساحلية، يدار من قبل متعهد يتولى نقل الماء إلى هذه الخزانات .. وقد حضي هذا الاقتراح بموافقة أعضاء المجلس التأسيسي، الذي قرر إحالته لمجلس الوزراء الكويتي للموافقة عليه وتنفيذه .. [٩٩].

رابعا : شكاوى المواطنين المقدمة إلى المجلس التأسيسي الكويتي :

تلقى المجلس التأسيسي الكويتي, بوصفه صاحب السلطة التشريعية في البلاد, العديد من الشكاوى والعرائض، من مختلف فئات المجتمع الكويتي, بغية إيجاد الحلول المناسبة لقضاياهم, ولعل من بين أهم هذه الشكاوى هو الآتي :

شكوى علي عبد العزيز المخيزيم :

أثارت الشكوى المقدمة إلى المجلس التأسيسي الكويتي، من أحد وجهاء الكويت, ويدعى علي عبد العزيز المخيزيم, بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٦٢، ارتباكا واضحا لدى بعض أعضاء المجلس من وزراء الحكومة الكويتية, عادين إياها شكوى مقدمة ضدهم، محاولين في الوقت نفسه، منع المجلس التأسيسي من إقرار مبدأ قبول شكاوى المواطنين, وذلك لعدم تقبلهم لفكرة ممارسة عضو المجلس لصلاحياته كجهة نيابية عن المواطن الكويتي.. [١٠٠].

والملاحظ ، أن وزير الداخلية الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح كان على رأس الوزراء الأعضاء الرافضين لمبدأ مناقشة المجلس التأسيسي لشكاوى المواطنين, مبينا ذلك بالقول : (ان يفتح علينا موضوع الشكاوى, ويصبح عمل المجلس التأسيسي مقتصرا على مثل هذه المواضيع), فعارضه بعض الأعضاء المنتخبين، وفي مقدمتهم النائب سعود العبد العزيز العبد الرزاق،[١٠١] الذي أوضح بالقول : (إن المواطن لم يتقدم بشكوته إلى المجلس التأسيسي، قبل أن يطرق أبواب جميع الجهات المختصة)، أما النائب سليمان أحمد الحداد, فقد رأى بأن من أعمال المجلس التأسيسي، قبول شكاوى المواطنين ودراستها والاهتمام بأمرها, في حين أشار النائب أحمد الخطيب, إلى ضرورة أن ينظر المجلس التأسيسي، في جميع الشكاوى التي يقدمها المواطنون، مع ملاحظة أن بعض الشكاوى قد تكون غير صالحة أو أنها ليست من اختصاص المجلس, إلا أن ذلك لا يعني عدم قبولها, وعلى لجان المجلس المختصة أن تقرر صلاحية أو عدم صلاحية الشكوى المقدمة .. وبعد نقاش مطول بين الأعضاء المنتخبين، والوزراء المعينين كأعضاء في المجلس, تقرر قبول الشكاوى المقدمة للمجلس التأسيسي الكويتي، كونها في ضمن اختصاصات السلطة التشريعية، ووفقا لذلك,

أحال رئيس المجلس التأسيسي شكوى علي عبد العزيز المخيزيم إلى اللجنة المختصة لدراستها.. (١٠٢).

يتضح مما سبق، مدى حساسية بعض الوزراء المعينين كأعضاء في المجلس التأسيسي، من التدخل في شؤون وزاراتهم وتقديم الشكاوى ضدهم .. على الرغم من أن إقرار مبدأ قبول شكاوى المواطنين، ولاسيما ذات الطابع الخدمي، قد أكسب أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي شعبية كبيرة، وجلب في الوقت نفسه، انتباه المواطنين إلى أهمية عملهم, فضلا عن تنميته للشعور العام بمزايا الحياة الديمقراطية، الأمر الذي شجع المواطنين على تقديم المزيد من الشكاوى، إلى المجلس التأسيسي الكويتي عن طريق ممثليهم في السلطة التشريعية (١٠٣).

شكوى أصحاب المحلات التجارية في الكويت :

ناقش المجلس التأسيسي الكويتي بجلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٢, الشكوى المقدمة من بعض أصحاب المحلات التجارية في الكويت, بشأن غلاء الإيجارات في شارع الشيخ فهد السالم وسوق واجف(١٠٤). وقد بادر عضو لجنة الشؤون التشريعية، النائب عبد الرزاق سلطان أمان, بالتعقيب على شكوى أصحاب المحلات، بالقول : (إن من المفترض على المجلس التأسيسي عند مناقشته الشكوى, أن ينظر في مصلحة الطرفين : المستأجر والمالك, لأن المشتكين لم ينظروا إلى المشكلة إلا من زاوية مصالحهم ..)، وإزاء ذلك قرر رئيس المجلس، إحالة الشكوى إلى لجنة الشؤون التشريعية، لدراستها وتقديم تقرير بشأنها (١٠٥).

وبتاريخ ٢٩ أيار ١٩٦٢, قدمت لجنة الشؤون التشريعية تقريرها حول الموضوع، ليبدأ بعدها النائب مبارك عبد العزيز الحساوي,(١٠٦) النقاش بالقول : (إن من الأفضل أن تضع الحكومة الكويتية حدا أعلى للإيجارات, وأن لا يتم تجاوز النسبة التي تحددها الحكومة), في

حين اقترح النائب سليمان أحمد الحداد, أن تفرض الحكومة الكويتية، نسبة معينة من التكاليف في كل سنة, مقابل حصول الملاك على ثمن قطعة الأرض والبناية، في مدة زمنية تتراوح بين (١٣ – ١٥) سنة، عندها قرر المجلس إصدار قرار توصية للحكومة الكويتية، جاء فيه : (نظرا للشكاوى التي تلقاها المجلس التأسيسي الكويتي من المواطنين، بشأن غلاء الإيجارات في دولة الكويت، وحفاظا منا على مصلحة المواطنين من ملاك ومستأجرين, وبعد الدراسات الوافية التي قامت بها اللجنة المختصة في المجلس التأسيسي, فقد اتخذ المجلس التأسيسي التوصية إلى مجلس الوزراء، بتحديد الإيجارات بنسبة مئوية تكفل لمالكي العمارات، استثمار محلاتهم التجارية وحصولهم على تكاليف البناء والأرض، في مدة زمنية تتراوح بين ١٣ – ١٥سنة) (١٠٧).

واللافت للنظر، إن وزراء الحكومة الكويتية المعينين كأعضاء في المجلس التأسيسي، قد رفضوا تلك التوصية عند مناقشتها في مجلس الوزراء، بجلستهم المنعقدة في ٣ حزيران ١٩٦٢، وإزاء ذلك, عقب النائب سليمان أحمد الحداد, قائلا : (إن رد الحكومة, حول موضوع تحديد الإيجارات، كان مثارا للدهشة والاستغراب, لأن التوصية المرفوعة من المجلس التأسيسي، قد حصلت بموافقة جميع الوزراء الأعضاء في المجلس ..), مبينا في الوقت نفسه، أن جواب الحكومة الكويتية على التوصية، قد تضمن اعترافا منها بوجود بعض الملاكين الذين يقومون برفع الإيجارات، إلا أنها تعتقد بأن فائدة تحديد الإيجار ستكون منصبة فقط على المستأجر دون الملاك .. (١٠٨).

ومن جانبه, عقب وزير الصحة عبد العزيز الحمد الصقر, على ما ذكره النائب سليمان أحمد الحداد, بما مفاده بأن أي تدخل من مجلس الوزراء بموضوع تحديد الإيجارات، يعني تناقضا كليا مع مبدأ التجارة الحرة في الكويت .. وبهدف التوصل إلى صيغة توافقية, طلب رئيس المجلس عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم، معرفة رأي المستشار القانوني للمجلس, الذي أوضح بأن قرار المجلس التأسيسي في هذا الشأن، لا يخرج عن كونه توصية، ولمجلس

الوزراء الحق في قبولها أو رفضها مع إبداء الأسباب, عندها اقترح وزير الصحة عبد العزيز الحمد الصقر, التصويت على اقتناع المجلس أو عدم اقتناعه، بالأسباب التي أبداها مجلس الوزراء, وقد حظي اقتراحه بموافقة غالبية الأعضاء .. وبعد إجراء عملية التصويت، تبين موافقة معظم الأعضاء على الأسباب التي أبداها مجلس الوزراء، حول عدم الموافقة على تحديد الإيجارات في الكويت [١٠٩].

شكوى سكان قرية الجهراء :

تناول المجلس التأسيسي بجلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٢, الشكوى المقدمة من بعض سكان قرية الجهراء، التي طالبوا فيها بتوفير الخدمات الضرورية لسكان القرية .. وبعد تلاوة نص الشكوى من قبل الأمين العام للمجلس, عقب النائب أحمد الخطيب، بالقول : (إن عريضة التظلم التي تقدم بها هؤلاء المواطنون، ليست مقتصرة فقط على قرية الجهراء, بل تشمل جميع القرى في الكويت), مقترحا النظر في حالة جميع القرى وليس فقط قرية الجهراء. وقد أيده النائب نايف حمد جاسم الدبوس, الذي رأى بأن جميع القرى في الكويت، تنقصها الخدمات الضرورية اللازمة للحياة .. وفي السياق نفسه, عقب النائب مبارك عبد العزيز الحساوي، على الموضوع بالقول : (إن موضوع القرى منسي من قبل الحكومة, إذ كان ينبغي عليها أن تعتني بعملية التنظيم في القرى والمدينة على السواء, وعلى وزير الأشغال العامة أن يهتم في السير بتخطيط القرى والمدينة عامة, لأن التخطيط حتى في المدينة يتوقف بعض الأحيان بسبب الروتين الحكومي، كرخصة البلدية مثلا أو غيرها, لذلك نرى البنايات الشامخة بجانب الأكواخ القديمة ..) [١١٠].

وإزاء ذلك, أوضح وزير الاشغال العامة الشيخ سالم العلي الصباح, بأن التنظيم من أعمال المجلس البلدي, والبلدية جادة في أعمالها, ولكن ينقصها بعض الأحيان التمويل, وهي على اتصال دائم بوزارة المالية والاقتصاد, والمشاريع تسير بشكل مقبول وعن قريب سيرى

الأهالي الأعمال التي ستنجز, ولكن ينبغي على الجميع أن ينظروا إلى الكويت على أنها تبني من أجل المستقبل، وهو ما أكده وزير الداخلية الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح, وذلك بالقول : (إن الوزارات تعمل على ضوء ما رسمه أمير البلاد, فهناك مثلا وزارة التربية والتعليم, التي تعمل على نشر العلم والمعرفة وافتتاح المدارس من الابتدائية حتى الثانوية في جميع أنحاء الكويت, وتقوم وزارة الأشغال العامة بالتنظيم وشق الطرق, وتعمل وزارة الكهرباء والماء على إيصال خدماتها إلى جميع قرى الكويت, وقد بدأت بذلك في قرية الجهراء وسيعمل على تعميمها إلى جميع القرى الأخرى, وكذلك الحال مع وزارة الداخلية, التي تعمل على نشر مراكز الشرطة لحفظ الأمن في جميع أنحاء البلاد .. وبذلك, فإن جميع الوزارات ناشطة لرفع مستوى السكان والبلاد) (١١١).

يتضح من ردود الوزراء أعلاه، مدى تحسسهم وتكاتفهم بشكل واضح من أجل دفع أي اتهام بالتقصير في عمل وزاراتهم، وهو ما جعل العضو مبارك عبد العزيز الحساوي، يوضح ما ذكره سابقا، بالقول : (إن الكثير من البيوت التي تأمر البلدية بإزالتها, تبقى على حالتها بعد الهدم ولا يبنى عليها أي بناء, مما أوجد أزمة في السكن, كما أن هناك شوارع مشوهة وبنايات قديمة متداخلة مع البنايات الحديثة, فلو أن هذه البنايات القديمة أزيلت وبني عليها عمارة مكونة من أربعة طوابق، لاستفاد المواطنون منها بشكل أكبر .. فضلا عن أن عملية الروتين في البلدية، وصعوبة الحصول على رخصة البناء، يعرقلان عملية التنظيم وتجميل المدينة, ولا ننكر فضل الحكومة وأعمالها وتعدد المشروعات التي أنجزتها, لكن هناك بعض النقاط التي ينبغي على الحكومة الكويتية، الإسراع بها لتتجنب شكاوى المواطنين) .. ولتفادي " التشنج " الحاصل في الآراء بين بعض الأعضاء المنتخبين والوزراء المعينين كأعضاء في المجلس التأسيسي الكويتي، اقترح نائب رئيس المجلس التأسيسي أحمد الخطيب, وضع برنامج زمني لكل وزارة من وزارات الدولة، حتى يتمكن أعضاء المجلس من الاطلاع على إنجازات مشاريعها بشكل كامل, ويرد بذلك على شكاوى المواطنين برأي سديد معتمد على الحقائق ..

عندها قرر رئيس المجلس إحالة شكوى سكان قرية الجهراء، وما دار حولها من نقاشات, إلى اللجنة المختصة في المجلس، لدراستها وتقديم تقرير مفصل بشأنها [١١٢].

إيصال الكهرباء لبعض قرى الكويت :

عرض النائب خليفة طلال الجري, على أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، بجلستهم المنعقدة بتاريخ ٣ نيسان ١٩٦٢, شكوى مقدمة من بعض سكان القرى الكويتية النائية، بشان إيصال التيار الكهربائي[١١٣] لقراهم, مبينا في الوقت نفسه، أن الكثير من سكان الكويت، بدأوا مع قرب حلول فصل الصيف، يخرجون من منازلهم ويتظللون تحت الأشجار، داعيا وزارة الكهرباء والماء، إلى ضرورة الإسراع بإيصال التيار الكهربائي إلى القرى الكويتية، غير أن المستشار القانوني محسن عبد الحافظ, اعترض على طرح الشكوى من قبل النائب خليفة طلال الجري، وذلك بالقول : (إن من المفروض على النائب أن يقترح ويسأل وليس أن يشتكي, لأن الشكاوى من حق المواطنين)، فرد عليه النائب خليفة طلال الجري, بأنه قد تقدم بعرض الشكوى على المجلس التأسيسي، بناء على حاجة سكان هذه القرى للتيار الكهربائي[١١٤].

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن عدم إيصال التيار الكهربائي لبعض القرى الكويتية، كان بسبب عدم وجود تنظيم أو تخطيط حكومي مستقبلي لهذه القرى، التي عدها البعض في ضمن العشوائيات, وهو ما أوضحه النائب مبارك عبد العزيز الحساوي, الذي اقترح ضرورة إعادة تنظيم قرى الكويت حتى يتم شمولها بالخدمات .. وفي سياق متصل، أبدى وزير الصحة عبد العزيز الحمد الصقر, ملاحظته بشأن تنظيم القرى, مشيرا إلى أن الهدف من تنظيم القرى، ينبغي أن لا يقتصر على تعبيد الطرق وفتح الشوارع وإيصال الكهرباء, وإنما يتعداه ليشمل فتح المدارس والمستوصفات ومراكز الشرطة وما شابه ذلك، عندها قرر رئيس

المجلس إحالة شكوى النائب خليفة طلال الجري، وموضوع تنظيم القرى، إلى اللجان المختصة في المجلس، لدراستها وتقديم تقرير بشأنها [١١٥].

المطالبة بإقامة البنى التحتية :

ناقش أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي، بجلستهم التاسعة المنعقدة بتاريخ ٣ نيسان ١٩٦٢, الشكوى المقدمة من بعض سكان منطقة الفروانية [١١٦] والمناطق التابعة لها، والتي طالبوا فيها بإقامة البنى التحتية من كهرباء وطرق ومستشفيات وما شابه ذلك .. وقد بدأ النائب عباس حبيب مناور,[١١٧] النقاش بالتأكيد على حاجة سكان مناطق الفروانية للخدمات، متمنيا بأن لا يكون التأخير في تنظيم المنطقة، سببا في حرمانها من الخدمات, مشيرا في الوقت نفسه، إلى أن سكان هذه المناطق يعقدون الآمال على المجلس التأسيسي والوزارات المختصة لمساواتهم مع المناطق الأخرى .. وإزاء ذلك قرر المجلس التأسيسي, إحالة شكوى سكان منطقة الفروانية والشكاوى المشابه لها، إلى لجنة المرافق العامة، لدراستها وتقديم تقرير بشأنها [١١٨].

وبعد الانتهاء من دراسة الشكاوى، قدمت لجنة المرافق العامة تقريرها إلى المجلس التأسيسي الكويتي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ أيلول ١٩٦٢, غير أن وزير الصحة عبد العزيز الحمد الصقر, اقترح تأجيل مناقشة التقرير، لعدم كفاية الوقت لدراسته من قبل الأعضاء، وقد وافق المجلس على الاقتراح، وتم تأجيل مناقشة التقرير إلى جلسة يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٦٢,[١١٩] التي بدأ فيها النائب يوسف خالد المخلد، النقاش بالتأكيد على أن تقرير لجنة المرافق العامة قد شمل جميع شكاوى القرى والمناطق الكويتية، التي أوضحوا فيها عدم وجود تنظيم في مناطقهم، الأمر الذي تسبب بانتشار ظاهرة السكن العشوائي (العشيش)، [١٢٠] وقد شخص النائب يوسف خالد المخلد، شكاوى مناطق الكويت المختلفة, بثلاث نقاط رئيسة هي : قضية التنظيم، وقضية الطرق, وقضية العشيش، التي انتقد فيها المخلد، تصريح وزير

الأشغال العامة الشيخ سالم العلي الصباح، الذي هدد بإزالة العشيش من مناطق الفروانية، عادا إياها جريمة نكراء [١٢١].

والملاحظ، إن ما تطرق إليه النائب يوسف خالد المخلد، قد أثار حفيظة بعض الوزراء المعينين كأعضاء في المجلس التأسيسي, ولاسيما وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد يوسف النصف, الذي رد بالقول : (إن كل الكويتيين الأصليين أو الذين تحضروا سكنوا البيوت، أما الذين أشار اليهم النائب في العشيش، فأنهم بدو من الصحراء لم يتحضروا إلا قبل سنة أو سنتين, وبعضهم لا يملك الجنسية الكويتية .. أما مسألة إزالة بعض القرى, فإن الحكومة الكويتية ستقوم باستبدالها ببيوت حديثة وتنظيم حديث .. لذا فان إزالة قرية أو تنظيمها ليس بجريمة بل هو خدمة للمواطنين ..). وفي غضون ذلك, أوضح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح السالم الصباح, بأن مجلس الوزراء قد طلب في إحدى جلساته، من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد يوسف النصف، دراسة قضية العشيش بالتعاون مع بلدية الكويت [١٢٢].

واللافت للنظر، ان ما ذكره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد يوسف النصف، من أن سكان العشيش ليسوا بكويتيين, قد أزعج النائب يوسف خالد المخلد، الذي رد بالقول : (إن القانون ينص على أن المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات ..)، مبينا بأن معظم سكان العشش، هم مواطنون يحملون الجنسية الكويتية, ولاسيما سكان منطقة الرميثية[١٢٣] من أبناء قبيلة العوازم، الذين يسكنون في عششهم منذ عشرات السنين، ورأى بأن المدينة قد أخذت قسطا كافيا من العمران، وبالتالي فان على مجلس الوزراء الاهتمام أكثر بالقرى .. وإزاء ذلك أوضح النائب مبارك عبد العزيز الحساوي عضو لجنة المرافق العامة، بأن اللجنة استعانت في كتابة تقريرها، بآراء المجلس البلدي وذوي الاختصاص, وبحثت جميع الشكاوى دونما تفرقة بين المدينة والقرية، مبينا في الوقت نفسه، أن لجنة المرافق العامة، رأت انه من الأفضل إزالة العشش الموجودة على الطرق الرئيسة، والأماكن التي تلفت نظر الزائرين, وذلك بعد

إيجاد مكان بديل لصاحب العشة .. أما ما يتعلق بالخدمات، فإن أعضاء لجنة المرافق العامة، قد اجتمعوا بوكيل وزارة الاشغال العامة, بهدف توفير الخدمات المطلوبة للمدينة والقرية على حد سواء .. عندها قرر المجلس التأسيسي الكويتي, إحالة تقرير لجنة المرافق العامة، إلى مجلس الوزراء الكويتي لدراسته وإجراء اللازم [١٢٤].

الأجور اليومية في الوزارات الكويتية :

واستكمالا لشكاوى المواطنين، ناقش المجلس التأسيسي الكويتي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٦٢, شكوى مقدمة من بعض العمال والمراقبين الكويتيين، الذين يعملون بأجور يومية في الوزارات الكويتية, وقد تصدر النائب سعود العبد العزيز العبد الرزاق، النقاش بانزعاج كبير, قائلا : (أود أن أوضح وجهة نظري حول شكاوى المراقبين بقسم التنفيذ والتعهدات في وزارة الأشغال العامة, فضلا عن شكاوى أخرى مقدمة من (٨١) عاملا, قضوا مدة طويلة في وزارتهم يعملون بأجور يومية ويطالبون بتثبيتهم على الملاك الدائم، إذ إن الواجب يحتم علينا شرح قضيتهم بإسهاب, بغية إنصافهم, لما قدموه من تضحيات في بناء الكويت, فهم وأباؤهم ساهموا في بناء هذا الوطن بكل أمانة وإخلاص, ودافعوا عنه في وقت الدفاع، وشاركوا في بناء اقتصاده مشاركة فعالة, فكانوا بسفنهم الشراعية يذهبون إلى أقاصي الهند وإفريقيا, ويقومون بجمع اللؤلؤ رغم مخاطر هذه المهنة، [١٢٥] وكانوا يدفعون الضرائب للحكومة الكويتية ويعدونها واجبا مقدسا في الدفاع عن بلادهم .. لذا فمن الواجب علينا الآن أن ننصفهم ونرد ورد عطائهم) [١٢٦].

أمام هذه " الصورة القاتمة التي رسمها " النائب سعود العبد العزيز العبد الرزاق، عن معاناة أصحاب الأجور اليومية في الوزارات الكويتية، بدا وكأن جميع الأعضاء، قد اتفقوا على إنصاف هذه الشريحة، التي تشكل آنذاك نحو ٧٠ % من سكان الكويت، إذ عقب نائب رئيس المجلس التأسيسي أحمد الخطيب، بالقول: (إن هناك نقطة مهمة وحساسة لابد من

لفت نظر لجنة الشؤون الاقتصادية إليها, وهي أن المسألة بالنسبة لهذه الشريحة من المواطنين, ليست مسألة احسان, بل هي أعظم وأكبر من ذلك، إنها قضية حق من حقوقهم، وقضية حياة ومعيشة وكرامة ..)، الأمر الذي دعا عضو لجنة الشؤون الاقتصادية النائب أحمد خالد الفوزان, إلى التأكيد على أن اللجنة ستقوم بدراسة الموضوع من جميع النواحي، لاسيما مع وجود بعض الموظفين الذين لم يصنفوا وظيفيا، بالرغم من مرور عدة سنوات على عملهم, في حين أن آخرين تمت ترقيتهم عن طريق المحسوبية .. أما بالنسبة للأميين, فقد اعترض النائب أحمد خالد الفوزان، على عدم ترقيتهم, وذلك لأنهم يشكلون جزءا كبيرا من سكان الكويت, وهم الذين كافحوا في جميع المجالات, وأن الكويتي ينبغي أن يكون له حق الأفضلية في العمل وكل شيء آخر .. وعلى أثر هذه التوصيات من قبل النواب, قرر المجلس التأسيسي إحالة جميع شكاوى العاملين بأجور يومية في الوزارات الكويتية، إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، لدراستها وتقديم تقرير بشأنها، يكفل حقوق هذه الشريحة المهمة من سكان الكويت [١٢٧].

الأراضي خارج التنظيم الأساس لمدينة الكويت :

أصدرت الحكومة الكويتية في سنة ١٩٥٤، قرارا يقضي باستملاك أراضي مدينة الكويت القديمة، مقابل دفع تعويض لمالكيها يفوق القيمة الحقيقية للسعر السائد آنذاك, الأمر الذي أدى إلى رفع أسعار الأراضي من جهة، وقيام بعض المواطنين بالتجاوز على بعض المناطق خارج التنظيم الأساس لمدينة الكويت، والادعاء بملكيتها من جهة ثانية, وبهدف إيقاف التجاوزات على الأراضي، أصدرت الحكومة الكويتية قرارا آخر، جعلت بموجبه الأراضي خارج التنظيم الأساس لمدينة الكويت أراضي أميرية لا يجوز التصرف بها [١٢٨].

وبعد حصول الكويت على استقلالها في سنة ١٩٦١، ناقش أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي بجلستهم المنعقدة بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٦٢، الشكاوى المقدمة من بعض سكان

الكويت، بشان الأراضي خارج التنظيم الأساس, إذ بدأ النائب أحمد الخطيب النقاش، متسائلا عن العريضة التي قدمها إلى المجلس التأسيسي والتي تتعلق بالموضوع ذاته, فأجابه النائب سليمان أحمد الحداد, بأن لجنة الشؤون التشريعية طلبت من رئاسة المجلس، تزويدها بالمستندات والدراسات والخرائط الخاصة بالموضوع, وقام رئيس المجلس التأسيسي بدوره بطلبها من الحكومة, إلا أن مجلس الوزراء أجاب بأنه قد اتخذ قرارا نص على أن موضوع الأراضي خارج التنظيم من حق وزارة العدل، فاعترض النائب احمد الخطيب على قرار الحكومة، مؤكدا عدم أحقية مجلس الوزراء في اتخاذ مثل هكذا قرار بمعزل عن المجلس التأسيسي، عندها أوضح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح السالم الصباح, أن موضوع الأراضي خارج التنظيم، قد أصبح من اختصاص وزارة العدل, مبينا في الوقت نفسه، أن مجلس الوزراء لم يتخذ هذا القرار،إلا بعد دراسته للموضوع من جميع جوانبه[١٢٩].

وفي السياق ذاته، اعترض النائب مبارك عبد العزيز الحساوي, على إحالة القضية إلى وزارة العدل, مؤكدا ضرورة عرض الموضوع على المجلس التأسيسي ومناقشته من قبل الأعضاء، مشيرا في الوقت نفسه، إلى أن بعض المواطنين يملكون وثائق مختومة باسم أمير البلاد، وبالتالي لا يمكن تجاهل امتلاكهم الشرعي لتلك الأراضي، وهو ما أكده النائب أحمد الخطيب, الذي اقترح دراسة الموضوع مجددا من لجان المجلس التأسيسي. وقد حضي اقتراحه بتأييد غالبية أعضاء المجلس، الذي اتخذ قرارا نص على : (إحالة موضوع الأراضي خارج التنظيم مجددا إلى اللجنة المختصة, وطلب المستندات الخاصة به من رئاسة مجلس الوزراء).. وعلى الرغم من موافقة الشيخ صباح السالم الصباح على القرار, إلا أنه عقب بالقول : (أؤكد أن مجلس الوزراء قد قام بدراسة الموضوع دراسة وافية، ولم يجد أفضل من القرار الذي اتخذه, وكان القصد من ذلك، هو عدم اشغال أعضاء المجلس التأسيسي بالموضوع، وتخفيف العبء عنهم .. وإذا ما استطاعت اللجنة المختصة في المجلس

التأسيسي الكويتي، أن تضع حلولا لهذه المشكلة، فلا مانع من ذلك .. وأعلن باسم الحكومة, الموافقة على إحالة المستندات إلى المجلس التأسيسي)[١٣٠].

شكوى أصحاب العقارات في الكويت :

ناقش المجلس التأسيسي الكويتي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٦٢, الشكاوى المقدمة من بعض أصحاب العقارات في الكويت، بشأن تعديل قانون الإيجارات الصادر في سنة ١٩٥٤، إذ رأى وزير العدل حمود الزيد الخالد, بأن الشكاوى الحاصلة من قانون الإيجارات صحيحة, لكون القانون قد صدر في ظل النظام القديم الذي يحكم فيه القانون والعرف, مشيرا إلى أن وزارة العدل بصدد الطلب من مجلس الوزراء، إجراء بعض التعديلات على القانون، وإزاء ذلك اقترح النائب أحمد خالد الفوزان، إنشاء محكمة خاصة يكون لها مستشارون كويتيون, حتى وإن لم يكونوا حاصلين على شهادة القانون, وذلك لأنهم بحسب رأيه يعرفون حالة البلد وأوضاعها [١٣١].

ومن جانبه, أشار النائب سليمان أحمد الحداد, إلى أن حل القضية يكمن في : (إنشاء غرفة أو غرف في المحاكم, يعطى لها صلاحية البت في القضايا مع سرعة التنفيذ, فضلا عن إعادة النظر بقانون الإيجارات العامة). ألا أن النائب مبارك عبد العزيز الحساوي, رأى بأن الغرفة المقترح إنشاؤها موجودة في وزارة العدل، ولكن الحائل دون القيام بواجبها هو قانون الإيجارات نفسه، مقترحا على وزير العدل، تأليف لجنة مهمتها دراسة قضايا الإيجارات، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها .. وعلى الأثر اتخذ المجلس التأسيسي، قرارا يقضي بإحالة موضوع أصحاب العقارات، إلى مجلس الوزراء الكويتي، لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحل الموضوع [١٣٢].

الخـاتمـة :

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي يمكن ادراج أهمها على النحو الآتي :

أولا: رغبة بريطانيا وأمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، وبعض الشخصيات الكويتية، بإقامة نظام حكم دستوري بديل عن نظام الحكم العشائري السائد في الكويت آنذاك، إذ أصبح لزاماً على الكويت بعد استقلالها عن بريطانيا سنة ١٩٦١، إثبات وجودها كدولة مستقلة، يتمتع مواطنوها بالحرية والديمقراطية، وذلك من خلال إيجاد مجالس منتخبة " توحي " لدول العالم بأن الحكومة الكويتية تسير نحو المزيد من الديمقراطية ..

ثانيا : إن تبني الشيخ عبد الله السالم الصباح، لنظام الحكم الديمقراطي، سرعان ما اصطدم بعقلية بعض شيوخ الأسرة الحاكمة، الذين رفضوا في بادئ الأمر التنازل عن بعض الامتيازات، ولاسيما الاقتصادية التي كانت ممنوحة لهم بصفتهم شيوخ الأسرة الحاكمة، فشاركوا بكل ثقلهم في المجلس التأسيسي الكويتي .. وقد جاءت مشاركتهم عن طريق التعيين وليس الانتخاب كما هو حال بقية الأعضاء، مما يؤكد خشيتهم من أي تحول ديمقراطي يفقدهم بعضاً من امتيازاتهم ..

ثالثا : توصل البحث من خلال سياق الإجراءات والقوانين والمراسيم التي أصدرها الشيخ عبد الله السالم الصباح، إلى رغبته ورغبة الأسرة الحاكمة منذ الوهلة الأولى في إقامة نظام حكم دستوري شكلي، بضمان مجلس تأسيسي يحافظ على امتيازات ومكتسبات شيوخ الأسرة الحاكمة، وذلك بجعلها المسيطر الفعلي على السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء الكويتي، وإشراكها أيضاً في السلطة التشريعية المتمثلة في مداولات المجلس التأسيسي .. أي أن جوهر التغيير والانتقال من نظام الحكم العشائري إلى نظام الحكم الدستوري، قد واجه منذ

البداية تحديا مباشرا في عدم تقبل بعض شيوخ الأسرة الحاكمة، لفكرة التنازل عن جزء ولو بسيط من الامتيازات الكبيرة الممنوحة لهم ..

رابعا : إن وجود (١٤) وزيراً يمثلون السلطة التنفيذية كأعضاء في المجلس التأسيسي الكويتي الذي يمثل السلطة التشريعية، أدى إلى هيمنة أعضاء السلطة التنفيذية أي مجلس الوزراء الكويتي على السلطة التشريعية، فانتقل عمل مجلس الوزراء إلى داخل المجلس التأسيسي، ليكون هو صاحب القرار الفعلي في تشريع وتعديل واقرار جميع القوانين ذات الشأن الاقتصادي والخدمي، فضلا عن النظر بشكاوى المواطنين .. وبالتالي فان عملية انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، بدت وكأنها عملية شكلية؛ لأن الأعضاء المنتخبين وجدوا صعوبة بالغة في عملهم داخل المجلس التأسيسي، وذلك لهيمنة وزراء السلطة التنفيذية المعينين كأعضاء في المجلس التأسيسي على معظم قرارات المجلس ..

خامسا : اتضح من خلال البحث, إلى أنه فضلا عن المهمة الرئيسة الموكلة إلى المجلس التأسيسي الكويتي, والمتمثلة بإعداد مشروع دستور دائم للبلاد, فإن الدستور الكويتي المؤقت : (القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢)، أتاح للمجلس التأسيسي دورا كبيرا في ممارسة السلطة التشريعية, كما قرر له بعض أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية .. ووفقا لذلك, مارس المجلس التأسيسي الكويتي خلال مدة انعقاده، اختصاصات السلطة التشريعية, عن طريق تشريع وتعديل وإقرار العديد من القوانين المهمة ذات الطابع الاقتصادي والخدمي, التي تتناسب مع وضع الكويت كدولة مستقلة غنية بعائداتها المالية الناتجة عن تصدير النفط الكويتي إلى الخارج ..

سادسا : خلص البحث، إلى أن عمل المجلس التأسيسي الكويتي خلال تلك المدة، قد مثل تحولا جذريا في تاريخ الكويت المعاصر, بوصفه أول مؤسسة تشريعية ممثلة للسكان يتم تشكيلها في الكويت بعد الاستقلال, والتي أصبحت سببا في خلق نوع من الوعي لدى معظم

سكان الكويت, إذ " أشعرتهم " بوجود كيان نيابي منظم خاص بهم يراقب عمل السلطة التنفيذية، ويدافع عن حقوقهم من خلال ممارسته لمهام السلطة التشريعية والرقابية، وإزاء ذلك اندفع بعض سكان الكويت ووجهائها، إلى تقديم العرائض والشكاوى التي تتعلق بمشاكلهم، ولاسيما ذات الطابع الاقتصادي والخدمي، التي سبق أن أهمل بعضها وزراء السلطة التنفيذية قبل تشكيل المجلس التأسيسي ..

سابعا : إن المتتبع لمحاضر المجلس التأسيسي الكويتي، يجد أن معظم القوانين والتشريعات والقرارات وحتى التوصيات ذات الشأن الاقتصادي والخدمي وتلك التي تتعلق بمعيشة المواطنين، قد تمت الموافقة عليها بضغط من وزراء السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)، المهيمنين على عمل المجلس التأسيسي (المجلس التشريعي)، أو بإيجاد حلول توافقية بين الأعضاء المنتخبين والوزراء المعينين، وإن لزم الأمر يتم تجاهل اعتراضات الأعضاء المنتخبين، واللجوء إلى التصويت الذي دائما ما يكون لصالح الوزراء المعينين كأعضاء في المجلس التأسيسي، الأمر الذي حجم أو قلل من استقلالية عمل المجلس التأسيسي الكويتي في إقرار الكثير من القوانين والتشريعات .. وبدا وكأن السلطة التنفيذية هي من يراقب عمل السلطة التشريعية، بخلاف ما هو معمول به في كل برلمانات العالم المتبنية لنظام الحكم الديمقراطي ..

ثامنا : وختاما توصل البحث, إلى أن المجلس التأسيسي الكويتي قد نجح برغم العراقيل والصعوبات التي أوجدها وزراء السلطة التنفيذية المعينين كأعضاء في المجلس التأسيسي، في أداء المهام الموكلة إليه بموجب الدستور الكويتي المؤقت : (القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢)، وذلك عن طريق تشريع وتعديل وإقرار العديد من القوانين الاقتصادية والخدمية، التي شكلت الأساس لنمو الكويت وتطورها في مرحلة ما بعد الاستقلال عن بريطانيا ..

الهوامش والتعليقات :

١- عبد الله السالم المبارك الصباح : ولد في الكويت سنة ١٨٩٥, تولى حكم مشيخة الكويت سنة ١٩٥٠، عقب وفاة الشيخ أحمد الجابر الصباح .. شهدت مدة حكمه الكثير من الأحداث المهمة في تاريخ الكويت، لعل من أهمها : حصول الكويت على استقلالها من بريطانيا سنة ١٩٦١، وتأسس المجلس التأسيسي الكويتي سنة ١٩٦٢، وكتابة أول دستور للكويت سنة ١٩٦٣، وتأسيس مجلس الأمة الكويتي في السنة ذاتها، فضلا عن ذلك، شهدت الكويت خلال سنوات حكمه، تطورا ملحوظا في مختلف ميادين الحياة، بفضل الزيادة الكبيرة في عائداتها المالية الناتجة عن تصدير النفط .. توفى في الكويت في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ .. للتفصيل ينظر:عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثانية، مطبعة دار القبس، (الكويت، ١٩٨٠)، ص ٤٨٤ ؛ عبير مبارك, رحلة عبر الزمن, مجلة الوطنية، (الكويت : تصدر عن شركة البترول الوطنية الكويتية), العدد ٤٠٢ - ٤٠٣, أيار - حزيران ٢٠١١،ص ١٦ -١٨.

٢- ينظر: أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٢١٧ .

٣- رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، مباحثات اللائحة الداخلية للمجلس التأسيسي الكويتي ١٩٦٢، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، (ذي قار)، العدد ٤، ٢٠١٣، ص ٢١٨ .

٤- جابر الأحمد الجابر الصباح : ولد في الكويت سنة ١٩٢٨، تلقى علومه في المدرستين المباركية والأحمدية, ثم أكمل تحصيله العلمي على أيدي أساتذة متخصصين في الدين، واللغة العربية وآدابها، واللغة الانكليزية ومختلف العلوم الأساسية الأخرى .. عين في سنة ١٩٤٩، رئيسا للأمن العام في مدينة الأحمدي، وفي سنة ١٩٥٩، تولى رئاسة دائرة المالية، التي أصبحت في سنة ١٩٦٢، وزارة المالية والاقتصاد، فكان أول وزير للمالية في الكويت .. اختير في سنة ١٩٦٥، رئيسا للوزراء .. وفي ٣١ أيار ١٩٦٦، صدر مرسوم أميري بتعيينه وليا للعهد، بعد مبايعته بالإجماع في مجلس الأمة الكويتي .. تولى مقاليد الحكم في الكويت على أثر وفاة الشيخ صباح السالم الصباح في ٣١ كانون الأول ١٩٧٧ .. توفى الشيخ جابر الأحمد الجابر

الصباح في 15 كانون الثاني ٢٠٠٦ .. ينظر : موقع الديوان الأميري الكويتي، http://www.da.gov.kw/ara/picsandevents/amir13.php

٥- قبيل إعلان استقلال الكويت عن بريطانيا بنحو شهرين، حدث صراع على السلطة بين بعض شيوخ الأسرة الحاكمة، كان أحد أطرافه الشيخ عبد الله المبارك الصباح، نائب شيخ الكويت ومدير الأمن العام فيها. وقد نتج عن ذلك الصراع استقالة الشيخ عبد الله المبارك من جميع مناصبه، وخروجه من الكويت، ليتولى منافسه الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، مهمة الأمن العام في الكويت .. ينظر : عصام الطاهر، الكويت .. الحقيقة، دار الشروق، (عمان،١٩٩٦)، ص ١٦٣ .

٦- ويقصد به القانون الذي تدار فيه البلاد قبل كتابة دستورها الدائم ..

٧- يوسف إبراهيم الغانم : ولد في الكويت سنة ١٩٢٣، حصل على شهادة الثانوية من البصرة، وحصل على الشهادة الجامعية من جامعة القاهرة في تخصص إدارة الأعمال سنة ١٩٤٩، أصبح عضوا في المجلس البلدي الكويتي سنة ١٩٥٠، أسس شركة يوسف إبراهيم الغانم سنة ١٩٥٣، وهي شركة متخصصة في مجالات النقل، عين في سنة ١٩٦١، عضوا في الهيئة التنظيمية للمجلس الأعلى الذي كان بمثابة مجلس للوزراء، وهو أحد مؤسسي جمعية الهلال الأحمر الكويتي وعضو مجلس ادارة فيها منذ سنة ١٩٦٦، وحتى وفاته في سنة ٢٠٠٩ .. ينظر : حمزة العليان، يوسف إبراهيم الغانم : سيرة من البناء والعطاء، صحيفة القبس الكويتية، في : ٣١ أيار ٢٠٠٩ .

٨- أحمد الخطيب : سياسي كويتي, ولد بمنطقة الدهلة في الكويت سنة ١٩٢٧، تلقى تعليمه بمدرسة العنجري, انتقل بعدها إلى المدرسة الأحمدية، ثم المدرسة القبلية التي أمضى فيها ثلاث سنوات، وفي شباط ١٩٤٢, ذهب في بعثة إلى بيروت لدراسة الطب .. بدأ عمله السياسي وهو بالجامعة الأمريكية بتشكيل حركة القوميين العرب مع بعض الطلبة العرب الموجودين هناك، ومن جراء نشاطه السياسي تم فصله من الجامعة لولا تدخل الحكومة اللبنانية .. تخرج سنة ١٩٥٢, بعد أن نال شهادة الدكتوراه في الطب العام, عاد بعدها إلى الكويت ليعمل بالمستشفى الأميري لمدة سنة واحدة، فتح بعدها عيادة خاصة .. شغل منصب نائب الرئيس بالمجلس

التأسيسي الكويتي الذي وضع دستورا للبلاد .. استمر في العمل بالمجال البرلماني والسياسي حتى سنة ١٩٩٢, اعتزل بعدها العمل السياسي وتفرغ إلى عيادته الخاصة .. ينظر : رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية (١٩٥٠ – ١٩٧١)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية بجامعة البصرة ٢٠٠٩، ص ٣٩ .

٩- محمد حسين الفيلي، مقابلة مع علي محمد الرضوان الأمين العام المساعد للمجلس التأسيسي الكويتي، صحيفة القبس الكويتية، في : ١٤ حزيران ٢٠٠٩ .

١٠- يشترط (القانون) في إقراره موافقة السلطة التشريعية, أما (المرسوم) فلا يشترط ذلك، إذ يتم إعداده والموافقة على إصداره من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء), ومن ثَمّ موافقة وتصديق أمير البلاد عليه ..

١١- ينظر : المرسوم الأميري رقم (١٢) لسنة ١٩٦١, بشأن إجراء انتخابات المجلس التأسيسي الكويتي, في : جريدة الكويت اليوم, العدد ٣٤١, ٢٦ آب ١٩٦١ ؛ محمد عبد القادر الجاسم، الكويت مثلث الديمقراطية، (د. م، ١٩٩٢)، ص ٣٨ .

١٢- ينظر : مرسوم أميري بشأن تعيين رؤساء الدوائر الحكومية الكويتية، جريدة الكويت اليوم, في : ٧ شباط ١٩٥٩ ؛ بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة، الجزء ٢ – ٣، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٤)، ص ٧٦ .

١٣- احمد الخطيب، المصدر السابق، ص ٢٢٥ .

١٤- ينظر : القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١, بشأن نظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي معدلا بالقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦١, في : جريدة الكويت اليوم, العدد ٣٤٧, ٧ تشرين الأول ١٩٦١, ص ٢ – ٥ .

١٥- ينظر : المرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ١٩٦١, بشأن تعديل موعد اجراء انتخابات المجلس التأسيسي الكويتي, في : جريدة الكويت اليوم, العدد ٣٤٧, ٧ تشرين الأول ١٩٦١ .

١٦- صلاح محمد عيسى الغزالي، الجماعات السياسية الكويتية في قرن (١٩١٠ – ٢٠٠٧)، (الكويت, ٢٠٠٧), ص ٥٩ – ٦٠ .

١٧– الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت، (الكويت, ٢٠١١), ص ٣٨ .

١٨– للتفصيل ينظر : القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ : النظام الأساسي للحكم في الكويت في فترة الانتقال، في : جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٦٠، ٧ كانون الثاني ١٩٦٢، ص ٢ – ٤ .

١٩– عبد الله خالد الحاتم، المصدر السابق، ص ٤١٩ .

٢٠– عبدالعزيز الحمد الصقر : ولد في الكويت سنة ١٩١٣، درس في المدرستين المباركية والأحمدية، ثم أكمل دراسته في كلية (سانت ماري) بمدينة بومباي في الهند، ظل يتابع الأعمال التجارية لعائلة الصقر بين الكويت والهند لغاية سنة1951 ، حين تفرغ للعمل التجاري والخدمة العامة في الكويت .. ترأس عبد العزيز الحمد الصقر، العديد من المناصب القيادية من بينها : عضو المجلس البلدي وعضو مجلس الإنشاء للمدة (١٩٥٢ – ١٩٥٥)، ونائب رئيس شركة الخطوط الجوية الكويتية (١٩٥٤ – ١٩٥٧)، ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني(١٩٥٩ – ١٩٦٥)، ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت (١٩٥٩ – ١٩٩٦)، ورئيس مجلس إدارة شركة ناقلات النفط الكويتية (١٩٦١ – ١٩٧٩)، وعضو في المجلس التأسيسي الكويتي (١٩٦١ – ١٩٦٣)، ووزيرا للصحة العامة في الكويت سنة (١٩٦٢ – ١٩٦٣)، ورئيس أول مجلس أمة كويتي (١٩٦٣ – ١٩٦٥)، ورئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة (١٩٦٥ – ١٩٦٨)، ورئيس اللجنة الوطنية الكويتية لغرفة التجارة الدولية (١٩٧٧ – ١٩٩٦)، ورئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٢ – ١٩٩٤) .. توفى في الكويت في ٢٣ أيار ٢٠٠٥ .. للتفصيل ينظر: عبد المحسن عبد الله الخرافي، الأيادي البيض، (الكويت، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٤ – ٢٢٧ .

٢١– ينظر : المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٢، بشأن تشكيل أول مجلس وزراء كويتي، في : جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٦٢، ١٧ كانون الثاني ١٩٦٢، ص ٣ .

٢٢– محمد حسين الفيلي، مقابلة مع علي محمد الرضوان الأمين العام المساعد للمجلس التأسيسي الكويتي, المصدر السابق .

٢٣- رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، مباحثات اللائحة الداخلية للمجلس التأسيسي، المصدر السابق، ص ٢٢١ .

٢٤- عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم : ولد في الكويت سنة ١٩١٢, وتلقى تعليمه في مدرستي المباركية والأحمدية، سافر بعدها إلى الهند لإكمال دراسته, وبعد عودته إلى الكويت عمل بالتجارة مع والده .. أسس عبد اللطيف الغانم بالاشتراك مع عبد الله الحمد الصقر ما عرف ب (الكتلة الوطنية) .. انتخب في سنة ١٩٣٨, عضوا في المجلس التشريعي الكويتي الذي ضم (١٤) عضوا برئاسة الشيخ عبد الله السالم الصباح .. وعلى أثر حل المجلس التشريعي في ٧ آذار ١٩٣٩, حدثت مصادمات بين الأمن العام الكويتي ومؤيدي المجلس التشريعي, كان من نتائجها القاء القبض عليه وسجنه لمدة أربع سنوات وثلاثة أشهر وثلاثة عشر يوما, إلى ان تدخل بعض وجهاء الكويت لدى الشيخ أحمد الجابر الصباح, الذي أمر بإطلاق سراحه .. رشح نفسه لانتخابات المجلس التأسيسي الكويتي التي جرت في ٣٠ كانون الأول ١٩٦١، وفاز عن دائرة (كيفان), ثم انتُخب رئيسا للمجلس التأسيسي .. وفي سنة ١٩٦٤, ترك العمل السياسي وتفرغ لأعماله الخاصة، إلى أن توفى في سنة ١٩٨٨ .. ينظر : ياسمين علي محمد, شخصيات كويتية لها تاريخ, مجلة العامل, (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت), العدد ٥٠٣, في : آذار ٢٠١١, ص ٤٤ .

٢٥- يعقوب يوسف الحميضي : ولد في الكويت سنة ١٩٣١، درس في سوريا لمدة سنتين ثم انتقل إلى القاهرة ليلتحق بالمدرسة الثانوية الإبراهيمية، ليكمل بعدها تعليمه الجامعي في انكلترا .. وبعد عودته إلى الكويت، عمل في التجارة مع والده الذي يعد أحد مؤسسي شركة فورد في الكويت .. فاز بانتخابات المجلس التأسيسي الكويتي سنة ١٩٦١، وبانتخابات مجلس الأمة الكويتي سنة ١٩٦٣، وفي ١٧ كانون الأول ١٩٦٥، قدم استقالته من عضوية مجلس الأمة الكويتي .. للتفصيل ينظر : حمزة عليان، وجه في الاحداث : يعقوب الحميضي يطل من نافذة الدستور، صحيفة القبس الكويتية، في : ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٦ .

٢٦- ينظر : دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الأولى : (٢٠ كانون الثاني ١٩٦٢)، ص ١ – ٤ ؛ احمد الخطيب، المصدر السابق، ص ٢٢٩ .

٢٧- للتفصيل ينظر : محمد حسين الفيلي, دستور دولة الكويت .. وقفة بمناسبة مرور خمسون عاما على ميلاده, موقع المستشار القانوني الكويتي الدكتور محمد حسين الفيلي، http://www.alfililaw.com

٢٨-تتمحور اختصاصات السلطة التشريعية في الكويت بثلاث قضايا رئيسة, أولهما : الشؤون التشريعية, التي تشمل مشروعات القوانين والمراسيم والمعاهدات والاتفاقيات .. وثانيهما, الشؤون السياسية, وتشمل القرارات والرغبات, وتوجيه الأسئلة واستجواب الوزراء، وطلبات المناقشة أو التحقيق وتلقي ومعالجة العرائض والشكاوى المقدمة من المواطنين .. وثالثهما, الشؤون المالية, التي تشمل المناقشة والتصديق على الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية السنوية, فضلا عن إقرار موازنة المجلس .. ينظر : مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت، المصدر السابق، ص ٣٧ .

٢٩- غاز البترول السائل (LPG : liquefied petroleum Gases) : هو وقود احفوري يتكون من غازي البروبين (C3H8) والبيوتين (C4H10), وتتم عملية إنتاجه بطريقتين, الأولى: من خلال عملية تكرير النفط الخام، للحصول على أنواع من الوقود مثل البنزين والديزل .. وهو ما يشكل نحو ٤٠ % من إنتاج الغاز الطبيعي المسال في جميع أنحاء العالم.. أما الطريقة الثانية : فتتم عن طريق الفصل أثناء عملية تجوية الغاز الطبيعي، إذ إن استخراج الغاز الطبيعي من باطن الأرض يكون بشكل خليط من الغازات عادة ما تتألف من ٩٠ % من الغاز الطبيعي (الميثان)، وغيره من الغازات بنسبة ١٠ % مقسمة بين البروبين بنحو ٥ % والغازات الأخرى مثل غاز البوتان وغاز الإيثان .. وهذه الغازات مسؤولة عن ما يقرب من نحو ٦٠ % من إنتاج الغاز الطبيعي المسال في جميع أنحاء العالم .. ومما يعطيه قيمة تجارية كبيرة, هو أن وحدة واحدة من الغاز السائل يمكن أن توفر طاقة تساوي حوالي (٢٧٠) وحدة من الغاز .. ينظر : موقع وزارة النفط والثروة المعدنية السورية, غاز البترول السائل، http://mopmr.gov.sy/index.php/differents/113-lpg.html

٣٠- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثالثة : (٢٠ شباط ١٩٦٢), ص ١ - ٢ .

٣١- خليفة طلال محمد الجري : ولد في الكويت سنة ١٩٢٨، عمل موظفا في شركة نفط الكويت، فاز بعضوية المجلس التأسيسي الكويتي سنة ١٩٦١، وبعضوية مجلس الأمة الكويتي للسنوات ١٩٦٣، و ١٩٨١، عمل في التجارة، وهو صاحب شركة أم القرى للخدمات التعليمية .. توفى في سنة ٢٠٠٤ .. للتفصيل ينظر : اسيا خليفة طلال الجري، سيرة النائب خليفة طلال الجري، موقع أهل الخليج، http://www.khaleeje.net

٣٢- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة السابعة : (٢٠ آذار ١٩٦٢), ص ٣ - ٤ .

٣٣- ينظر : دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الرابعة : (٢٤ شباط ١٩٦٢), ص ٢ ؛ إبراهيم الدسوقي أبو الليل, الشروط الموضوعية لبراءات الاختراع وفقا للقانون الكويتي, (الكويت, د. ت), ص ١ .

٣٤- ينظر : قانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ : بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية, في : شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي، http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=1084

٣٥- ان مهنة المحاسبة ومراقبة أو تدقيق الحسابات (Auditing) كغيرها من المهن, لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات النامية والمتطورة على حد سواء, وذلك للدور المهم والمميز للمهنة في تنمية وتطوير الاقتصاديات المحلية، عبر ما توفره من معلومات مناسبة تشكل الأساس لعملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي من قبل الكثير من مستخدمي هذه المعلومات.. عصام محمد البحيصي, نحو تنظيم أفضل لمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في فلسطين (غزة, د. ت)، ص ٢ ؛ محمد احمد البشير, مهنة تدقيق الحسابات وهيئات الرقابة ذات العلاقة, صحيفة الرأي الأردنية, في : ١ كانون الأول ٢٠١٤ .

٣٦- ينظر : دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثامنة : (٢٧ آذار ١٩٦٢), ص ٦ .

٣٧-للتفصيل ينظر : دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة التاسعة : (٣ نيسان ١٩٦٢), ص ٦ - ٧ .

٣٨- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة العاشرة : (١٧ نيسان ١٩٦٢), ص ٥ .

٣٩- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الحادية عشرة : (١ أيار ١٩٦٢), ص ٩ .

٤٠- للتفصيل ينظر : قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦١ : بشأن شركات ووكلاء التأمين في الكويت، في : شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي،
http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=1083

٤١- محمد رفيع حسين معرفي : ولد في الكويت سنة ١٩٠٩، وهو من عائلة كويتية معروفة اشتهرت بعمل الخير، درس لدى الكتاتيب، ثم انتقل بعدها إلى المدرسة المباركية .. عمل بالتجارة وإدارة أعمال عائلته في البصرة والهند وعُمان، ومن خلال زياراته المتكررة للبصرة وارتياده لديوانياتها، التي كانت منتدى للمثقفين والسياسيين، برزت لديه ميول سياسية .. وعند الانفراج السياسي في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح، ودعوته لإنشاء مجلس تأسيسي، رشح نفسه في سنة1961 ، عن دائرة الشرق، وفاز بالانتخابات، وبعد حل المجلس التأسيسي اتجه مرة أخرى لإدارة أعماله التجارية لغاية وفاته في سنة1976 .. ينظر : ياسمين علي محمد, شخصيات كويتية لها تاريخ, مجلة العامل, (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت), العدد ٥٠٦، في : حزيران ٢٠١١، ص ٤٤ .

٤٢- أحمد خالد العبد الله الفوزان : ولد في الكويت سنة ١٩١٤، عمل في التجارة بين الكويت والهند في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، إذ كان حلقة الوصل بين والده المقيم في الهند وبلده الكويت .. فاز بانتخابات المجلس التأسيسي الكويتي سنة ١٩٦١ .. ترأس نادي كاظمة الكويتي للمدة (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، توفى في الكويت سنة ١٩٨٨ .. للتفصيل ينظر مقالة بعنوان : أحمد الفوزان : دور رائد وإسهامات بارزة في الحياة التشريعية والسياسية والاقتصادية والرياضية في الكويت، جريدة الانباء الكويتية، في : ١١ أيلول ٢٠١١ .

٤٣- يوسف خالد المخلد المطيري : ولد في الكويت سنة ١٩٢٣، وتلقى تعليمه الأولي في مدرسة محمد صالح التركت، وملا حسن، وملا عيسى، ومدرسة بن شرهان، ليسافر بعدها مع والده

إلى الهند التي مكث فيها مدة من الزمن تعلم خلالها اللغة الانكليزية .. عمل بالتجارة الحرة، وكان يملك دكانا لبيع الحقائب في مكتب والده بسوق الكويت حتى سنة ١٩٣٨، لينتقل للعمل كنائب لرئيس بيوت ذوي الدخل المحدود في بلدية الكويت .. فاز بعضوية المجلس التأسيسي الكويتي (١٩٦١ – ١٩٦٣)، وبعضوية مجلس الأمة لخمس دورات انتخابية : (الأولى : ١٩٦٣ – ١٩٦٧)، (الثانية : ١٩٦٧ – ١٩٧٠)، (الثالثة : ١٩٧١ – ١٩٧٥)، (الرابعة: ١٩٧٥ – ١٩٧٦)،(الخامسة : ١٩٨٥ – ١٩٨٦)، توفى في الكويت سنة٢٠١٥.. ينظر : محمود يوسف، العم يوسف خالد المخلد في ذمة الله، جريدة الجريدة الكويتية، في : ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥ .

٤٤– علي ثنيان صالح الأذينة العازمي : ولد في الكويت في سنة ١٩١٧, فاز بعضوية المجلس التأسيسي الكويتي (١٩٦١ – ١٩٦٣)، وبعضوية مجلس الأمة الكويتي (١٩٦٣ – ١٩٦٧), وكان له إسهامات عديدة مع العضو مرضي عبد الله الأذينة، في إنشاء وتطوير البنية التحتية لمنطقة السالمية، توفى في الكويت سنة ١٩٧١ .. ينظر : عبد العزيز سعود العويد، العوازم وتاريخهم مع الحضور، جريدة الراي الكويتية, في : ٣ كانون الأول ٢٠١٣ .

٤٥– دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الخامسة عشرة : (١٧ تموز ١٩٦٢), ص ٣ .

٤٦– تأسست غرفة تجارة وصناعة الكويت، بموجب مرسوم بقانون صدر سنة ١٩٥٩, ومنذ ذلك التاريخ باشرت بالعديد من الأنشطة والأعمال التجارية, وتولت بعض الاختصاصات استنادا إلى ما هو منصوص عليه في قانونها أو في قوانين أخرى .. ينظر : محمد عبد المحسن المقاطع, الوضع القانوني لغرفة تجارة وصناعة الكويت وطبيعتها : دراسة تحليلية تأصيلية في إطار النظام الدستوري الكويتي, موقع غرفة تجارة وصناعة الكويت، http://www.kuwaitchamber.org.kw/echamber/msite/index.jsp#:searchListReport@4

٤٧– محضر الجلسة الخامسة عشرة : (١٧ تموز ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٣ .

٤٨– المصدر نفسه، ص ٤ .

٤٩– المصدر نفسه, ص ٤ .

٥٠- المصدر نفسه, ص ٤ – ٥ .

٥١- المصدر نفسه, ص ٥ .

٥٢- للتفصيل ينظر : قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٢ : بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦١، الخاص بشركات ووكلاء التأمين في الكويت, في : شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي،
http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=3929

٥٣- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة السابعة عشرة : (٢١ اب ١٩٦٢), ص ٢ .

٥٤- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثامنة عشرة : (٤ أيلول ١٩٦٢), ص ٣ .

٥٥- ينظر : رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، مباحثات اللائحة الداخلية للمجلس التأسيسي المصدر السابق، ص ٢٣٦ .

٥٦- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الحادية والثلاثين : (٢٥ كانون الأول ١٩٦٢), ص ٧ .

٥٧- ينظر : المصدر نفسه, ص ٧, ص ١٦ – ١٧ .

٥٨- الأوراق المالية : هي مجموعة الأسهم أو حقوق الملكية المتداولة في السوق المالية .. والأسهم تصدرها الشركات ويسمى مالكوها مساهمين، والمساهمون مجتمعون هم ملاك الشركة ولهم تأثير على طريقة إدارتها، ويتمتعون بحق قانوني في التصويت على اختيار أعضاء مجلس الإدارة، ولهم كذلك أن يعينوا الأعضاء الذين يجرى بعد ذلك التصويت عليهم .. وعندما تحقق الشركة أرباحا فانها توزع شيئا منها على المساهمين، وهذا المبلغ يسمى أرباحا موزعة. وتختلف الأرباح الموزعة من سنة لأخرى، بحسب القدر الذي يقرر أعضاء مجلس الإدارة الاحتفاظ به لصالح الشركة بدلا من توزيعه على المساهمين، اذ تحتفظ الشركة ببعض أرباحها للتوسع او لتمويل أبحاث تطوير منتجات جديدة. وقد يستفيد المساهمون عندما تمنحهم الشركة خصما خاصا لما يشترونه منها من سلع او خدمات .. ميسون علي حسين، الأوراق المالية وأسواقها

مع الإشارة إلى سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، (بابل)، العدد ١، ٢٠١٣، ص ٥ .

٥٩- حسني علي خربوش واخرون, الأسواق المالية : (مفاهيم وتطبيقات), منشورات زهران, (عمان, ١٩٩٨), ص ٢٢٢ .

٦٠- محضر الجلسة السابعة عشرة : (٢١ اب ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٢ .

٦١- ينظر : محضر الجلسة الثامنة عشرة : (٤ أيلول ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٣ – ٤ .

٦٢- المصدر نفسه، ص ٤ .

٦٣- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثالثة والعشرين : (١٦ تشرين الأول ١٩٦٢), ص ١٢ – ١٣ .

٦٤- حصلت شركتا (Gulf) الأميركية و (BP) البريطانية، على امتياز استغلال النفط الكويتي سنة ١٩٣٤، بعد مفاوضات طويلة تنافست فيها المصالح البريطانية – الأميركية، ثم اتحدت لإنشاء شركة نفط الكويت، التي عثرت على النفط في شباط ١٩٣٨ .. غير أن الشركة أغلقت الآبار المنتجة للنفط، بناءً على التعليمات الصادرة من حكومات الحلفاء لضرورات أمنية .. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم تصدير أول شحنة من النفط الكويتي إلى الخارج في احتفال حضره الشيخ أحمد الجابر الصباح في ٣٠ حزيران ١٩٤٦، وفي خمسينيات وستينيات القرن الماضي استمر إنتاج النفط الكويتي في الارتفاع، الأمر الذي مكنها من تقديم الخدمات لسكانها، فمثلا ارتفع الدخل الكويتي من النفط من (١٨) مليون دولار سنة ١٩٥١، إلى (٢٥١٦) مليون دولار سنة ١٩٦٤، وبدأت تتزايد مداخل الكويت من النفط ابتداءً من ستينيات القرن الماضي عندما حصلت على استقلالها من بريطانيا، وظهرت على سطح السياسة العربية والدولية كقوة اقتصادية جديدة .. للتفصيل ينظر : محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية : وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، (الكويت، ١٩٨٢)، ص ١٣٥ – ١٣٦ ؛ عبير مبارك, المصدر السابق، ص ٨ – ١١ .

٦٥- ينظر : قيس جواد علي الغريري, امتيازات نفط الكويت واثارها الاقتصادية والاجتماعية (١٩٣٤ - ١٩٦١), أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بالجامعة المستنصرية ٢٠٠٥, ص ٩٩، ص ١٠٩ - ١١٠ .

٦٦- ينظر : ياسمين علي محمد، تاريخ بلدية الكويت،مجلة العامل، (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت)، العدد ٥١٧، في : حزيران ٢٠١٢، ص ٤٥ .

٦٧- للتفصيل أكثر حول المستشارين البريطانيين في الكويت ينظر : موسى غضبان الحاتم، المستشارون البريطانيون في الكويت (١٩٣٤ - ١٩٦١)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت)، العدد ١١٢، ٢٠٠٤، ص ٢٤٧ - ٢٧٤ .

٦٨- قيس جواد علي الغريري, المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١١ .

٦٩- أطلق الكويتيون على السنة التي تعرضوا فيها لأمطار غزيرة وسيول جارفة استمرت لمدة ثلاثة أيام، بسنة (الهدامة الثانية)، تمييزا لها عن سنة (الهدامة الأولى) التي حصلت في سنة ١٩٣٤، مع ملاحظة أن سنة ١٩٥٤، قد شهدت حوادث مماثلة تعرضت لها منطقة شمال الخليج العربي، ولاسيما العراق الذي شهد فيضان نهر دجلة .. وقد سارعت الحكومة الكويتية بتقديم مبلغ مائة الف دينار عراقي، لمنكوبي الفيضانات في العراق، أرسلت بواسطة شيك وكتاب رسمي إلى رئيس الوزراء العراقي، حملها وفد كويتي برئاسة عبد الله الفلاح، الذي استقبل في مطار بغداد .. ينظر : يعقوب يوسف الغنيم، أحمد البشر الرومي قراءة في أوراقه الخاصة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ١٩٩٧)، ص ١٩٤ ؛ صالح العجيري، سنة الهدامة، جريدة الانباء الكويتية، في : ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٥ .

٧٠- علي حمود شاهين الغانم,أول وثيقة عقارية كويتية, جريدة الراي الكويتية, في:٤ اب ٢٠١٥ .

٧١- ينظر: مريم عبد العزيز العبيد, القضية الإسكانية في دولة الكويت، موقع مجلس الأمة الكويتي, http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1409

٧٢- ينظر : محضر الجلسة الحادية عشرة : (١ أيار ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٨ .

٧٣- للتفصيل أكثر حول المشكلة الإسكانية في الكويت ينظر : خالد حريميس فلاح العازمي, العمران في دولة الكويت : دراسة في جغرافية التنمية, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ٢٠٠١, ص٥٩ – ٦٠ .

٧٤- ينظر : محضر الجلسة الحادية عشرة : (١ أيار ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٨ – ٩ .

٧٥-تاريخ الخدمات الصحية في الكويت, موقع وطن النهار, http://www.watanalnhar.com/?q=node/111 ؛ وللتفصيل أكثر حول مراحل تطور الخدمات الصحية في الكويت قبل الاستقلال ينظر : مسلم هادي عبد الله العسكري, النشاطات الصحية الأجنبية : البريطانية والأمريكية في الكويت (١٩٠٤ – ١٩٥١), رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة البصرة ٢٠١٤ .

٧٦- خالد فهد الجار الله, تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال, منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت, ١٩٩٦), ص ٢٣٢ .

٧٧- دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الثالثة عشرة : (٢٦ حزيران ١٩٦٢), ص ٢ .

٧٨- أنشأت أول جامعة حكومية في الكويت, بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦, بشأن تنظيم التعليم العالي والقوانين المكملة له .. وتم افتتاحها رسميا في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٦, وكانت الجامعة عند تأسيسها تضم كلية العلوم والآداب والتربية وكلية البنات الجامعية .. ينظر : الموقع الرسمي لجامعة الكويت, http://www.kuniv.edu/ku/ar/AboutUniversity/BriefHistory/index.htm

٧٩- ينظر : محضر الجلسة الثالثة عشرة : (٢٦ حزيران ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٢ – ٣ ؛ دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الرابعة عشرة : (٣ تموز ١٩٦٢), ص ٢ .

٨٠- ينظر : قيس جواد علي الغريري, المصدر السابق, ص ١٢٨, ص ١٣٢ .

٨١- نايف حمد جاسم الدبوس : ولد في الكويت سنة ١٩٠٩، بدأ حياته بممارسة مهنة الغوص على اللؤلؤ، اتجه بعدها للعمل في التجارة ثم التحق بسلك الشرطة .. وفي خمسينيات القرن الماضي

أصبح عضوا في غرفة تجارة وصناعة الكويت، وشارك في تأسيس القطاع الصناعي والعديد من شركات المقاولات والبناء، والشركات العقارية، والبنوك المحلية .. وفي سنة ١٩٦١، انتخب عضوا في المجلس التأسيسي الكويتي عن منطقة الفحيحيل، وكانت له مشاركة فاعلة ومواقف معروفة في وضع الدستور الكويتي، كما انتخب عضوا في أول مجلس أمة كويتي سنة 1963، وعضوا في لجنة تنقيح الدستور الكويتي سنة1980 ، ثم عضوا في المجلس الأعلى للتخطيط للمدة (1987 –1990) .. توفى في العاصمة البريطانية لندن، في ٢١ تموز ١٩٩٧، ونقل جثمانه إلى الكويت .. عبد المحسن الجار الله الخرافي، الذكرى السادسة عشرة لوفاة نايف حمد جاسم الدبوس، صحيفة القبس الكويتية، في : ٢١ تموز ٢٠١٣ .

٨٢– ينظر : محضر الجلسة الثالثة عشرة : (٢٦ حزيران ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٢ – ٣؛ محضر الجلسة الرابعة عشرة : (٣ تموز ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٢ .

٨٣– ينظر:محضر الجلسة الثالثة عشرة : (٢٦ حزيران ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٣ – ٤ .

٨٤– ياسمين علي محمد, تاريخ الحركة التعاونية, مجلة العامل,(الكويت:تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت),العدد ٥٢٢, في : نيسان ٢٠١٢, ص ٤٦ ؛ سعد محمد العتيبي, مستقبل الجمعيات التعاونية ومشروع التخصيص, جريدة النهار الكويتية, في : ١٦ حزيران ٢٠١٤ .

٨٥– دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة السادسة عشرة : (٣١ تموز ١٩٦٢), ص ٢ – ٣ ؛ احمد الخطيب, المصدر السابق، ص ٢٤٢ .

٨٦– كيفان : إحدى مناطق الكويت العاصمة, يبلغ عدد سكانها نحو (٢٦٠٠٠) نسمة .. تضم كيفان عددا من المؤسسات الكويتية, كجمعية كيفان التعاونية, وبعض كليات جامعة الكويت، منها : كلية الآداب، وكلية التربية، فضلا عن نادي الكويت الرياضي .. ينظر : يعقوب يوسف الغنيم, دولة الكويت : الأماكن والمعالم, منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية, (الكويت, ٢٠٠٤), ص ٤٠ – ٤١ .

٨٧–للتفصيل ينظر : تاريخ الحركة التعاونية في الكويت، موقع اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت،

http://kuccs.com.kw/Portal/History.asp

٨٨– للتفصيل ينظر : ياسمين علي محمد, تاريخ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية, مجلة العامل : (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت), العدد ٥٤٣, في : كانون الثاني ٢٠١٥, ص ٤٤ – ٤٥ .

٨٩– ينظر : احمد الخطيب, المصدر السابق, ص ٢٤٢ .

٩٠– محضر الجلسة السادسة عشرة : (٣١ تموز ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٣ .

٩١– للتفصيل ينظر : قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢، بشأن الأندية وجمعيات النفع العام في الكويت, في : شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي,
http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=1038

٩٢– ينظر : احمد الديين, واقع الانتخابات البرلمانية في الكويت, المنظمة العربية لمكافحة الفساد، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ٦ ؛ بشاير عبد الله, الدولة وجمعيات النفع العام .. وصاية أم رعاية, جريدة الراي الكويتية, في : ٧ شباط ٢٠١٢ .

٩٣– شركة نفط الكويت (Kuwait Oil Company) : تأسست شركة نفط الكويت في سنة ١٩٣٤, من قبل شركة النفط الانكليزية – الإيرانية، المعروفة الآن باسم شركة البترول البريطانية (BP), وشركة غالف للزيت التي تعرف الآن باسم شركة شيفرون .. وهي إحدى أكبر شركات النفط العالمية، إذ احتلت الكويت بفضلها مكانة مرموقة في أسواق النفط العالمية.. في سنة ١٩٧٥, أصبحت الشركة مملوكة بنسبة ١٠٠ % للحكومة الكويتية، التي أسست في سنة ١٩٨٠، مؤسسة البترول الكويتية، لتنضوي تحت مظلتها جميع شركات النفط الكويتية .. للتفصيل ينظر : موقع شركة نفط الكويت,
https://www.kockw.com/sites/AR/Pages/Profile/History/OilDiscovery.aspx

٩٤– ينظر : عبد الهادي العدواني, الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت, الطبعة الثانية، دار الكتاب الحديث، (الكويت، ١٩٩٥), ص ٥٥ – ٥٩ .

٩٥– قرية الجهراء (محافظة الجهراء حاليا) : تقع على مسافة نحو (٣٢) كيلومتر إلى الغرب من الكويت العاصمة .. تمتلك الجهراء كافة مقومات المدينة العصرية, وتضم عددا من المناطق السكنية المرتبطة بها, منها : النسيم، والعيون، وتيماء، والواحة, ويقدر عدد سكان المدينة بنحو

(١٢٣٠٠٠) نسمة .. ينظر : يعقوب يوسف الغنيم, دولة الكويت الأماكن والمعالم, المصدر السابق، ص ١١٥ .

٩٦- الروضتين : موضع يقع في محافظة الجهراء, إلى الشمال من العاصمة الكويت، على بعد مسافة نحو (٩٣) كيلومتر .. تشتهر آنذاك بوجود أحد ينابيع المياه العذبة، وهي خالية من السكان، إلا أن بعض سكان الكويت يتوجهون إليها خلال فصل الربيع من كل سنة لغرض النزهة, كما يوجد بالقرب من الروضتين، حقل نفطي يقع إلى الشرق منها .. ينظر : المصدر نفسه، ص ١٢٦ – ١٢٧ .

٩٧- ينظر :محضر الجلسة السادسة عشرة : (٣١ تموز ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٧ – ٨ .

٩٨- الفحيحيل : قرية ساحلية تقع في محافظة الأحمدي، إلى الجنوب من العاصمة الكويت، على بعد مسافة نحو (٣٩) كيلومتر .. وهي مدينة كبيرة تنتشر فيها المباني العالية, وتعج أسواقها بأصناف السلع, وبجوارها ميناء النفط المسمى ميناء الأحمدي .. ينظر : حسين خلف الشيخ خزعل, تاريخ الكويت السياسي, الجزء الأول, (بيروت, ١٩٦٢), ص ٢٨ .

٩٩- ينظر :محضر الجلسة السادسة عشرة : (٣١ تموز ١٩٦٢), المصدر السابق, ص٨ – ٩ .

١٠٠- احمد الخطيب, المصدر السابق, ص ٢٣٨.

١٠١- سعود العبد العزيز العبد الرزاق : ولد في الكويت سنة ١٩٠٨، وتلقى تعليمه في مدرسة عبد الوهاب الحنيان، انتقل بعدها إلى المدرسة المباركية .. عمل بالتجارة وعين مختارا لمنطقة الدسمة سنة ١٩٦٠، انتخب عضوا في المجلس التأسيسي الكويتي سنة ١٩٦١، ونائبا لرئيس مجلس الأمة الكويتي للمدة (١٩٦٣ – ١٩٦٥)، ثم رئيسا للمجلس خلال المدة (١٩٦٥ – ١٩٦٧) .. توفى في الكويت سنة ١٩٨٨ .. ينظر : موقع وطن النهار، http://www.watanalnhar.com/?q=node/878

١٠٢- ينظر : محضر الجلسة السابعة : (٢٠ آذار ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٢ – ٣ .

١٠٣- ينظر : احمد الخطيب, المصدر السابق, ص ٢٣٨, ص ٢٤٢ .

١٠٤- سوق واجف : يقع في الجزء الجنوبي من شارع الشيخ فهد السالم، ويمتد شمالا إلى سوق الغربللي .. والسوق عبارة عن أزقة ضيقة، يفترش فيها الباعة وغالبيتهم من النساء، الأرض

لبيع أنواع مختلفة من السلع .. ينظر : أسواق الكويت القديمة، مجلة الدريشة, (الكويت : تصدر عن وكالة الأنباء الكويتية كونا), العدد ٣, ٢٠١٥, ص ١٩ .

١٠٥- محضر الجلسة الثامنة : (٢٧ آذار ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٢ .

١٠٦- مبارك عبد العزيز صالح الحساوي الشمري، ولد في الكويت سنة ١٩٢٥، وتلقى تعليمه في المدرسة الأحمدية ثم المباركية .. عمل ابتداء من سنة ١٩٤٣، بالكمارك الكويتية، انتقل بعدها في سنة ١٩٥٧، للعمل في تجارة العقار .. أنتخب عضوا في المجلس التأسيسي سنة ١٩٦١، ثم عضوا في مجلس الأمة الكويتي سنة ١٩٦٧، وسنة ١٩٧١، وعضوا في غرفة تجارة وصناعة الكويت سنة ١٩٨٩ .. أسهم في تخطيط بعض المناطق السكنية في الكويت، والتي حملت أحدها أسمه وهي منطقة (الحساوي)، في جليب الشيوخ، كما تبرع ببناء عدة مساجد، منها : مسجد الحساوي في منطقة جليب الشيوخ، ومسجد حمل اسم والدته (حبيبة البناي)، في منطقة المسيلة، فضلا عن مسجد الامام الشافعي في إمارة عجمان، ومسجد الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة .. توفي في الكويت سنة ٢٠٠٥ .. ينظر : صالح عثمان السعيد، سيرة حياة مبارك عبد العزيز صالح الحساوي، جريدة الشاهد الكويتية، في : ١٥ حزيران ٢٠١٢ .

١٠٧- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثانية عشرة : (٢٩ أيار ١٩٦٢), ص ٤ – ٥ .

١٠٨- ينظر : محضر الجلسة الرابعة عشرة : (٣ تموز ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٣ – ٤ .

١٠٩- ينظر : المصدر نفسه, ص ٥ – ٧ .

١١٠- ينظر : محضر الجلسة الثامنة : (٢٧ آذار ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٢ – ٣ .

١١١- المصدر نفسه، ص ٣ .

١١٢- ينظر : المصدر نفسه، ص ٣ – ٤ .

١١٣- تعود أول تجربة لاستخدام التيار الكهربائي في الكويت إلى سنة ١٩٣٣، عندما قام مجموعة من الكويتيين والعراقيين، بتأسيس ما عرف باسم : (شركة الكهرباء الأهلية), التي باشرت عملها بإقامة محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية، قدر عدد المستهلكين منها في سنة

١٩٣٩, بنحو (٧٠٠) مستهلك .. ومع إنتاج النفط وارتفاع مستوى دخل الفرد الكويتي، زاد الطلب على إيصال التيار الكهربائي إلى البيوت، بسبب الإقبال على شراء الأجهزة الكهربائية الحديثة، فضلا عن زيادة المشاريع العمرانية وغيرها، عندها رأت الحكومة الكويتية, ضرورة توليها إدارة المشاريع الكهربائية, فقامت في سنة ١٩٥١, بشراء الشركة الأهلية، التي تحولت إلى دائرة حكومية سميت :(دائرة الكهرباء العامة)، بإدارة الشيخ جابر العلي .. وقد اهتمت الدائرة بالطاقة الكهربائية, فاشترت مولدات كهربائية ضخمة, وأنشأت في منطقة الشويخ، محطة توليد بخارية قوتها نحو (٣٠) الف كيلو واط, وبلغ مجموع طاقتها الإنتاجية في سنة ١٩٥٣، نحو (٧٥٠) كيلو واط، وذلك بعد أن أضيف اليها مولدات جديدة بكلفة (٢٥٠) الف دينار كويتي, ثم قامت دائرة الكهرباء بتشغيل ثلاث مولدات بخارية أخرى في سنة ١٩٥٥.. ومع ان هذه المولدات رفعت الطاقة الإنتاجية للكهرباء، إلا أنها لم تكن كافية لتغطية كل متطلبات سكان الكويت آنذاك ولاسيما سكان القرى البعيدة عن مركز المدينة .. ينظر : قيس جواد علي الغريري, المصدر السابق, ص ١٥٢ – ١٥٥ .

١١٤– محضر الجلسة التاسعة : (٣ نيسان ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٥ .

١١٥– ينظر : المصدر نفسه, ص ٥ – ٦ .

١١٦–الفروانية : ويطلق عليها قديما اسم (الدوغة)، وهي كلمة فارسية تعني الأرض المحروقة، تغير اسمها في سنة ١٩٦٢، إلى الفروانية نسبة إلى سرور بن فروان المطيري، أحد رجال الشيخ أحمد الجابر الصباح، والفروانية إحدى محافظات الكويت، يبلغ عدد سكانها بحسب إحصاء سنة ١٩١٠، نحو (٩٣٢٨٥٩) نسمة, منهم نحو(٢٠٩) ألف كويتي، والباقي من الوافدين .. وتبعد عن العاصمة الكويت مسافة نحو (١١) كيلو متر .. تضم محافظة الفروانية عدة مناطق سكنية منها : جليب الشيوخ والعضيلية وابرق خيطان والضجيج وغيرها.. للتفصيل ينظر : يعقوب يوسف الغنيم, دولة الكويت الاماكن والمعالم, المصدر السابق, ص ٦٠ – ٦١ .

١١٧–عباس حبيب مناور المسيليم : ولد في الكويت سنة ١٩٣٠، عمل كاتبا في شركة نفط الكويت، ثم انتقل للعمل في ميناء الكويت، ثم عمل كاتبا في دائرة الكهرباء الكويتية في سنة ١٩٥٥،

انتخب عضوا في المجلس التأسيسي الكويتي سنة ١٩٦٢، وعضوا في مجلس الأمة للسنوات (١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٨٥، ١٩٩٢) .. توفى في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٥ .. للتفصيل ينظر : عبد المحسن الجار الله الخرافي، ما لم يذكر عن النائب المحسن عباس حبيب مناور، صحيفة القبس الكويتية، في : ٨ شباط ٢٠١٥ .

١١٨- ينظر : محضر الجلسة التاسعة : (٣ نيسان ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٥ – ٦ .

١١٩- محضر الجلسة الثامنة عشرة : (٤ أيلول ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٥ .

١٢٠- العشيش او العشش:ومفردها عشة، وهي بيوت جاهزة غير مصرح بها من البلدية، تبنى من الخشب ويسكنها في الغالب ذوي الدخل المحدود، ولاسيما من غير الكويتيين أو الذين لم يحصلوا على الجنسية الكويتية..وقد استمرت ظاهرة انتشار بيوت العشيش حتى ثمانينات القرن الماضي,عندما وفرت الحكومة الكويتية المساكن الحديثة لأصحابها .. ينظر : تركي المغامس, الكويتيون يسكنون العشيش, جريدة الراي الكويتية,في: ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٣ .

١٢١- ينظر :محضر الجلسة الثالثة والعشرين:(١٦ تشرين الثاني١٩٦٢),المصدر السابق,ص٥-٧ .

١٢٢- ينظر : المصدر نفسه, ص٧ – ٨ .

١٢٣- الرميثية:إحدى المناطق السكنية الكبيرة في محافظة حولي, التي يبلغ عدد سكانها نحو (٥٩١٦٤) الف نسمة، وهي تبعد عن العاصمة الكويت مسافة نحو (١٣) كيلو متر, يحدها من الشرق ساحل البحر، ومن الغرب طريق الفحيحيل السريع، ومن الشمال الطريق الدائري الرابع .. يوجد في الرميثية العديد من الحسينيات، التي يصل عددها إلى ما يزيد عن (٦٠) حسينية .. ينظر : يعقوب يوسف الغنيم, دولة الكويت الأماكن والمعالم, المصدر السابق, ص ٤٩ .

١٢٤- ينظر: محضر الجلسة الثالثة والعشرين : (١٦ تشرين الأول ١٩٦٢), المصدر السابق, ص٨- ١٠ .

١٢٥- للاطلاع حول مخاطر مهنة الغوص على اللؤلؤ ينظر : طلال الرميضي, اعلام الغوص عند العوازم خلال قرن (١٨٥٠ – ١٩٥٠) بإمارة الكويت, منشورات دار الكتاب الحديث,

(الكويت, ٢٠٠١) ؛ جمعة خليفة احمد بن ثالث الحميري, رجال الغوص واللؤلؤ, منشورات حكومة دبي, (دبي, ٢٠٠٩) .

١٢٦–للتفصيل ينظر:محضر الجلسة العاشرة:(١٧ نيسان ١٩٦٢), المصدر السابق ,ص٣ – ٤ .

١٢٧– ينظر : المصدر نفسه, ص ٤ – ٥ .

١٢٨– ينظر : قيس جواد علي الغريري, المصدر السابق, ص ١١١ – ١١٢ .

١٢٩– محضر الجلسة الثالثة عشرة : (٢٦ حزيران ١٩٦٢), المصدر السابق, ص ٤ .

١٣٠– ينظر : المصدر نفسه, ص ٤ – ٥ .

١٣١– ينظر : محضر الجلسة الثالثة والعشرين : (١٦ تشرين الأول ١٩٦٢), المصدر السابق, ص١٠ – ١١ .

١٣٢– ينظر : المصدر نفسه, ص ١١ – ١٢ .

قائمة المصادر

أولا : الوثائق :

- الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي،مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت،(الكويت,٢٠١١).
- دولة الكويت،الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي،محضر الجلسة الأولى:(٢٠ كانون الثاني ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثالثة : (٢٠ شباط ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الرابعة : (٢٤ شباط ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي , محضر الجلسة السابعة : (٢٠ آذار١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثامنة:(٢٧ آذار ١٩٦٢) .

- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة التاسعة : (٣ نيسان ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة العاشرة : (١٧ نيسان ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي , محضر الجلسة الحادية عشرة : (١ أيار ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثانية عشرة : (٢٩ أيار ١٩٦٢) .
- دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الثالثة عشرة : (٢٦ حزيران ١٩٦٢) .
- دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الرابعة عشرة : (٣ تموز ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الخامسة عشرة : (١٧ تموز ١٩٦٢) .
- دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة السادسة عشرة : (٣١ تموز ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة السابعة عشرة : (٢١ اب ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثامنة عشرة : (٤ أيلول ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الثالثة والعشرين : (١٦ تشرين الأول ١٩٦٢) .
- دولة الكويت, الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي, محضر الجلسة الحادية والثلاثين : (٢٥ كانون الأول ١٩٦٢) .

- قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ : النظام الأساسي للحكم في الكويت في فترة الانتقال، في : جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٦٠، ٧ كانون الثاني ١٩٦٢ .
- قانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ : بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية, في : شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي،
http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=1084
- قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٢ : بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦١، الخاص بشركات ووكلاء التأمين في الكويت, في : شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي،
http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=3929
- قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦١ : بشأن شركات ووكلاء التأمين في الكويت، في : شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي،
http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=1083
- قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢، بشأن الأندية وجمعيات النفع العام في الكويت, في : شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي,
http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=1038
- قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١, بشأن نظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي معدلا بالقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦١, في : جريدة الكويت اليوم, العدد ٣٤٧, ٧ تشرين الأول ١٩٦١ .
- مرسوم أميري بشأن تعيين رؤساء الدوائر الحكومية الكويتية، جريدة الكويت اليوم, في : ٧ شباط ١٩٥٩ .
- المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٢، بشأن تشكيل أول مجلس وزراء كويتي، في : جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٦٢، ١٧ كانون الثاني ١٩٦٢ .
- المرسوم الأميري رقم (١٢) لسنة ١٩٦١, بشأن إجراء انتخابات المجلس التأسيسي الكويتي, في : جريدة الكويت اليوم, العدد ٣٤١, ٢٦ آب ١٩٦١ .

- المرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ١٩٦١, بشأن تعديل موعد اجراء انتخابات المجلس التأسيسي الكويتي, في : جريدة الكويت اليوم, العدد ٣٤٧, ٧ تشرين الأول ١٩٦١ .

ثانيا : المذكرات الشخصية :

- احمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧) .
- بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة، الجزء : (٢ – ٣)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٤) .

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

- خالد حريميس فلاح العازمي, العمران في دولة الكويت : دراسة في جغرافية التنمية, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ٢٠٠١ .
- رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية (١٩٥٠ – ١٩٧١)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية بجامعة البصرة ٢٠٠٩ .
- قيس جواد علي الغريري, امتيازات نفط الكويت واثارها الاقتصادية والاجتماعية (١٩٣٤ – ١٩٦١), أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بالجامعة المستنصرية ٢٠٠٥ .
- مسلم هادي عبد الله العسكري, النشاطات الصحية الأجنبية : البريطانية والأمريكية في الكويت (١٩٠٤ – ١٩٥١), رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة البصرة ٢٠١٤ .

رابعا : الكتب :

- إبراهيم الدسوقي أبو الليل, الشروط الموضوعية لبراءات الاختراع وفقا للقانون الكويتي, (الكويت, د. ت) .
- احمد الديين, واقع الانتخابات البرلمانية في الكويت, المنظمة العربية لمكافحة الفساد، (بيروت، ٢٠٠٨) .

- جمعة خليفة احمد بن ثالث الحميري, رجال الغوص واللؤلؤ, منشورات حكومة دبي, (دبي, ٢٠٠٩) .
- حسني علي خربوش واخرون, الأسواق المالية : (مفاهيم وتطبيقات), منشورات زهران, (عمان, ١٩٩٨) .
- حسين خلف الشيخ خزعل, تاريخ الكويت السياسي, الجزء الأول, (بيروت, ١٩٦٢) .
- خالد فهد الجار الله, تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال, منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت, ١٩٩٦) .
- صلاح محمد عيسى الغزالي، الجماعات السياسية الكويتية في قرن (١٩١٠ – ٢٠٠٧)، (الكويت, ٢٠٠٧) .
- طلال الرميضي, اعلام الغوص عند العوازم خلال قرن (١٨٥٠ – ١٩٥٠) بإمارة الكويت, منشورات دار الكتاب الحديث, (الكويت, ٢٠٠١) .
- عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثانية، مطبعة دار القبس، (الكويت، ١٩٨٠) .
- عبد المحسن عبد الله الخرافي، الأيادي البيض، (الكويت، ٢٠٠٤) .
- عبد الهادي العدواني, الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت, الطبعة الثانية، دار الكتاب الحديث، (الكويت، ١٩٩٥) .
- عصام الطاهر، الكويت .. الحقيقة، دار الشروق، (عمان، ١٩٩٦) .
- عصام محمد البحيصي, نحو تنظيم أفضل لمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في فلسطين، (غزة, د. ت) .
- محمد عبد القادر الجاسم، الكويت مثلث الديمقراطية، (د. م، ١٩٩٢) .
- محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية : وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، (الكويت، ١٩٨٢) .
- يعقوب يوسف الغنيم، احمد البشر الرومي قراءة في أوراقه الخاصة، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ١٩٩٧) .

- يعقوب يوسف الغنيم, دولة الكويت : الأماكن والمعالم, منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية, (الكويت, ٢٠٠٤) .

خامسا : البحوث :

- رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، مباحثات اللائحة الداخلية للمجلس التأسيسي الكويتي ١٩٦٢، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، (ذي قار)، العدد ٤، ٢٠١٣ .
- عبير مبارك, رحلة عبر الزمن, مجلة الوطنية، (الكويت : تصدر عن شركة البترول الوطنية الكويتية), العدد ٤٠٢ – ٤٠٣, أيار – حزيران ٢٠١١ .
- مجلة الدريشة, (الكويت : تصدر عن وكالة الأنباء الكويتية كونا), بحث بعنوان : أسواق الكويت القديمة، العدد ٣, ٢٠١٥ .
- موسى غضبان الحاتم، المستشارون البريطانيون في الكويت (١٩٣٤ – ١٩٦١)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت)، العدد ١١٢، ٢٠٠٤ .
- ميسون علي حسين، الأوراق المالية وأسواقها مع الإشارة إلى سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، (بابل)، العدد ١، ٢٠١٣ .
- ياسمين علي محمد, شخصيات كويتية لها تاريخ, مجلة العامل, (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت), العدد ٥٠٣, في : آذار ٢٠١١ .
- ياسمين علي محمد, شخصيات كويتية لها تاريخ, مجلة العامل, (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت), العدد ٥٠٦، في : حزيران ٢٠١١ .
- ياسمين علي محمد, تاريخ الحركة التعاونية, مجلة العامل, (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت),العدد ٥٢٢, في : نيسان ٢٠١٢ .
- ياسمين علي محمد، تاريخ بلدية الكويت، مجلة العامل، (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت)،العدد ٥١٧، في : حزيران ٢٠١٢ .
- ياسمين علي محمد, تاريخ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية, مجلة العامل : (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت), العدد ٥٤٣, في : كانون الثاني ٢٠١٥ .

سادسا : الصحف :

- بشاير عبد الله, الدولة وجمعيات النفع العام .. وصاية أم رعاية, جريدة الراي الكويتية, في : ٧ شباط ٢٠١٢ .
- تركي المغامس, الكويتيون يسكنون العشيش, جريدة الراي الكويتية, في : ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٣ .
- جريدة الانباء الكويتية، مقالة بعنوان : احمد الفوزان : دور رائد وإسهامات بارزة في الحياة التشريعية والسياسية والاقتصادية والرياضية في الكويت، في : ١١ أيلول ٢٠١١ .
- حمزة العليان، وجه في الاحداث : يعقوب الحميضي يطل من نافذة الدستور، صحيفة القبس الكويتية، في : ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٦ .
- حمزة العليان، يوسف إبراهيم الغانم : سيرة من البناء والعطاء، صحيفة القبس الكويتية، في : ٣١ أيار ٢٠٠٩ .
- سعد محمد العتيبي, مستقبل الجمعيات التعاونية ومشروع التخصيص, جريدة النهار الكويتية, في: ١٦ حزيران ٢٠١٤ .
- صالح العجيري، سنة الهدامة، جريدة الانباء الكويتية، في : ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٥ .
- صالح عثمان السعيد، سيرة حياة مبارك عبد العزيز صالح الحساوي، جريدة الشاهد الكويتية، في: ١٥ حزيران ٢٠١٢ .
- عبد العزيز سعود العويد، العوازم وتاريخهم مع الحضور، جريدة الراي الكويتية, في : ٣ كانون الأول ٢٠١٣ .
- عبد المحسن الجار الله الخرافي، الذكرى السادسة عشرة لوفاة نايف حمد جاسم الدبوس، صحيفة القبس الكويتية، في : ٢١ تموز ٢٠١٣ .
- عبد المحسن الجار الله الخرافي، ما لم يذكر عن النائب المحسن عباس حبيب مناور، صحيفة القبس الكويتية، في : ٨ شباط ٢٠١٥ .
- علي حمود شاهين الغانم, أول وثيقة عقارية كويتية, جريدة الراي الكويتية, في : ٤ اب ٢٠١٥ .

- محمد احمد البشير, مهنة تدقيق الحسابات وهيئات الرقابة ذات العلاقة, صحيفة الرأي الأردنية, في : ١ كانون الأول ٢٠١٤ .
- محمد حسين الفيلي، مقابلة مع علي محمد الرضوان الأمين العام المساعد للمجلس التأسيسي الكويتي, صحيفة القبس الكويتية، في ١٤ حزيران ٢٠٠٩ .
- محمود يوسف، العم يوسف خالد المخلد في ذمة الله، جريدة الجريدة الكويتية، في : ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥ .

سابعا : مصادر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :

- أسيا خليفة طلال الجري، سيرة النائب خليفة طلال الجري، موقع اهل الخليج، http://www.khaleeje.net
- تاريخ الحركة التعاونية في الكويت، موقع اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت، http://kuccs.com.kw/Portal/History.asp
- محمد حسين الفيلي, دستور دولة الكويت .. وقفة بمناسبة مرور خمسون عاما على ميلاده, موقع المستشار القانوني الكويتي الدكتور محمد حسين الفيلي، http://www.alfililaw.com
- محمد عبد المحسن المقاطع, الوضع القانوني لغرفة تجارة وصناعة الكويت وطبيعتها : دراسة تحليلية تأصيلية في إطار النظام الدستوري الكويتي, موقع غرفة تجارة وصناعة الكويت، http://www.kuwaitchamber.org.kw/echamber/msite/index.jsp#:searchListReport@4
- مريم عبد العزيز العبيد, القضية الإسكانية في دولة الكويت، موقع مجلس الأمة الكويتي, http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1409
- موقع الديوان الأميري الكويتي،
- http://www.da.gov.kw/ara/picsandevents/amir13.php
- الموقع الرسمي لجامعة الكويت, http://www.kuniv.edu/ku/ar/AboutUniversity/BriefHistory/index.htm
- موقع شركة نفط الكويت,

https://www.kockw.com/sites/AR/Pages/Profile/History/OilDiscovery.aspx

- موقع وزارة النفط والثروة المعدنية السورية, غاز البترول السائل،
http://mopmr.gov.sy/index.php/differents/113-lpg.html
- موقع وطن النهار, تاريخ الخدمات الصحية في الكويت,
http://www.watanalnhar.com/?q=node/111
- موقع وطن النهار، http://www.watanalnhar.com/?q=node/878